مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

سلسلة التدريب المهني، رقم 5/ الإضافة 2

حقوق الإنسان وإنفاذ القانون

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، 2002

ملاحظة

ليس في التسميات المعتمدة في هذا المنشور, ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

*

* *

يمكن الاستشهاد بالمادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها دون استئذان، ولكن المرجو أن يتم التنويه بذلك، مرفقا بإشارة إلى رقم الوثيقة. كذلك ينبغي إرسال نسخة من المنشور الذي يتضمن النص المستشهد به أو المعاد طبعه إلى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 1211 جنيف 10، سويسرا.

HR/P/PT/5/Add.2*

* أعيد إصدارها لأسباب فنية

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع: A.03.XIV.1

.

...

م الخاص المتعلق بالمعايير علي النحو الوارد في الصكوك الدولية لحقوق

إعلان وبرنامج عمل فينا
(الفقرة 27 من الجزء أولا، والفقرة 82 من الجزء ثانياً)

ملحوظة لمستعملي المرشد

هذا المرشد عنصر من مجموعة من المواد مقسمة إلى ثلاثة أقسام لتدريب الشرطة على حقوق الإنسان. وتضم مجموعة تدريب الشرطة أيضاً دليل تدريب وكتاب جيب للشرطة عن معايير حقوق الإنسان. والعناصر الثلاثة التي تتألف منها المجموعة مصممة بحيث يستكمل أحدها الآخر ولتقدم معاً كل العناصر اللازمة لإجراء برامج التدريب على حقوق الإنسان للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وفقا للنهج الذي وضعته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

ودليل التدريب (العنصر الأول من المجموعة) يقدم معلومات متعمقة عن مصادر ونظم ومعايير حقوق الإنسان في مجال إنفاذ القوانين بالإضافة إلى الإرشادات العملية والصكوك الدولية المرفقة.

ومرشد المدرِّب (العنصر الثاني من المجموعة) يقدم مخططات لجلسات التدريب المتعلقة بطائفة عريضة من مواضيع حقوق الإنسان والتدريبات الجماعية والتعليمات والملاحظات للقائمين بالتدريب وعدد من أدوات التدريب، مثل الشفافيات التي تستعمل جنباً إلى جنب مع الدليل في إجراء الدورات التدريبية لرجال الشرطة.

وكتاب الجيب (العنصر الثالث من المجموعة) الغرض منه هو أن يكون مرجعا في متناول الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وهو يحتوي على مئات من المعايير المحددة مرتبة حسب واجبات الشرطة ووظائفها ومواضيعها.

وعلى مستعملي المرشد الذين يرغبون في الحصول على نسخ من الدليل وكتاب الجيب أو نسخ إضافية من مرشد المدرب الاتصال بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

المحتويات

بيان الأهداف 1

الجزء الأول: المنهجية

1- النهج الفعالة لتدريب الشرطة على حقوق الإنسان 3
2- أهداف التعلم 6
3- تصميم الدورات 7
4- أسلوب المشاركة 7
5- التقنيات القائمة على المشاركة 9
6- موقع الدورات التدريبية 11
7- التخطيط لاحتياجات المشاركين 11
8- اختيار المدربين 12
9- تزويد المدربين بالمعلومات 12
10- تعليمات للمدربين 12
11- إعداد خطة الدرس والوسائل المرئية 14
12- ملاحظات عن تقديم المحاضرات 15
13- بعض المصطلحات الرئيسية 18
14- تعديل الدورات لاستعمالها في الظروف الميدانية الصعبة..... 18

الجزء الثاني: مقدمة لحقوق الإنسان

1- ماذا نقصد بعبارة"حقوق الإنسان"؟ 21
2- ما هي بعض أمثلة "حقوق الإنسان"؟ 21
3- من أين تستمد "قواعد" حقوق الإنسان؟ 22
4- من الذي يضع هذه القواعد؟ 22
5- أين توضع القواعد؟ 23
6- من الذي يرصد حقوق الإنسان؟ 23
7- ما هي أنواع انتهاكات حقوق الإنسان التي ينبغي أن تهتم بها الشرطة؟ 24
8- ألا تقوض حقوق الإنسان القانون والنظام؟ 25
9- هل يعرقل احترام حقوق الإنسان أداء الشرطة لعملها بفعالية؟ 26
10- كيف يمكن لاحترام حقوق الإنسان أن يساعد الشرطة؟ 26
11- ما هو دور التدريب في حماية حقوق الإنسان؟ 27

الجزء الثالث: مفتاح مختصرات عناوين الصكوك الدولية 29

الجزء الرابع: مخططات جلسات التدريب لمدربي الشرطة

مقدمة 31
1- مصادر حقوق الإنسان ونظمها ومعاييرها 32
نماذج شفافيات العارض العلوي. 35
2- السلوك الأخلاقي والقانوني 43
نماذج شفافيات العارض العلوي 49

3- عمل الشرطة في النظم الديمقراطية 54
نماذج شفافيات العارض العلوي 57
4- عدم التمييز في إنفاذ القوانين. 62
نماذج شفافيات العارض العلوي 67
5- تحقيقات الشرطة..... 70
نماذج شفافيات العارض العلوي 75
6- الاعتقال. 81
نماذج شفافيات العارض العلوي 87
7- الاحتجاز. 93
نماذج شفافيات العارض العلوي 99
8- استخدام القوة والأسلحة النارية 110
نماذج شفافيات العارض العلوي 117
9- الفوضى المدنية وحالات الطوارئ والنزاع المسلح 131
حالات الطوارئ..... 135
النزاع المسلح 137
نماذج شفافيات العارض العلوي 143
10- حماية الأحداث..... 154
نماذج شفافيات العارض العلوي 159
11- حقوق الإنسان للمرأة 165
نماذج شفافيات العارض العلوي 173
12- اللاجئون وغير المواطنين 179
نماذج شفافيات العارض العلوي 187
13- الضحايا 194
نماذج شفافيات العارض العلوي 199
14- قيادة وإدارة الشرطة 206
نماذج شفافيات العارض العلوي 211
15- عمل الشرطة في المجتمع المحلي 216
نماذج شفافيات العارض العلوي 219
16- انتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان 221
نماذج شفافيات العارض العلوي 227

الجزء الخامس: مواد تدريبية مختارة 233
نموذج الاستبيان التمهيدي للدورة التدريبية 233
نموذج التقييم اللاحق للدورة التدريبية 234

الجزء السادس: نماذج البرامج التدريبية 237
دورة تدريبية لمدربي الشرطة 237
حلقة تدريبية لقادة الشرطة 243

بيان الأهداف

يناظره من دليل التدريب وكتاب الجيب والنهج المتبع فيها والدورات المقدمة وفقا لذلك :

(أ) توفير معلومات عن معايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة بعمل الشرطة؛

(ب) تشجيع تطوير المهارات وصياغة وتطبيق السياسات المطلوبة لتحويل تلك المعلومات إلى سلوك عملي؛

(ج) توعية المشاركين بدورهم الخاص في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وبإمكانية تأثيرهم على حقوق الإنسان في عملهم اليومي؛

(د) تعزيز احترام المسؤولين المكلفين بإنفاذ القوانين للكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان الأساسية وإيمانهم بها.

(ه) تشجيع وتعزيز روح الشرعية والامتثال لمعايير حقوق الإنسان الدولية في الوكالات المختصة بإنفاذ القوانين؛

(و) مساعدة الوكالات المختصة بإنفاذ القوانين والأفراد المكلفين بإنفاذ القوانين على توفير حماية فعالة من خلال الامتثال لمعايير حقوق الإنسان الدولية؛

(ز) تجهيز معلمي ومدربي الشرطة لتوفير التعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

(أ) مدربو الشرطة ومؤسسات التدريب؛

(ب) موظفو الشرطة الوطنيون المدنيون أو العسكريون.

الجزء الأول

المنهجية

ألف- العروض الجماعية

تقترح مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اختيار الاستشاريين من قوائم الخبراء العملية المنحى. وبدلا من تجميع أفرقة كلها مؤلفة من الأساتذة الجامعيين والمنظرين، من الأفضل اختيار الممارسين في الحقل ذي الصلة. واستنادا إلى خبرة المفوضية، ومن خلال النهج الجماعي القائم على التحاور بين رجال الشرطة، يمكن تحقيق نتائج أكبر بكثير مما يمكن تحقيقه باتباع نموذج التدريب القائم على أساس العلاقة بين الأستاذ والتلميذ. ويتيح هذا النهج الجماعي للمدرب الوصول إلى الثقافة المهنية المميزة التي تحيط بالموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. وبعض ضباط الشرطة هم في الوقت نفسه خبراء أيضا في حقوق الإنسان. ولذلك ينبغي وجود خبراء في حقوق الإنسان يرافقون الممارسين/المدربين ويوجهونهم لكفالة التعبير عن جوهر المعايير الدولية بشكل كامل ومتسق في محتوى المناهج التدريبية. ويمكن الحصول على هؤلاء الخبراء من المنظمات الحكومية الدولية، مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية.

باء- تدريب المدربين

ينبغي اختيار المشاركين في هذه الدورات التدريبية على أن يكون مفهوما أن مسؤولياتهم ستستمر بعد الانتهاء من عملية التدريب. وينبغي تكليف كل واحد منهم بجهود خاصة به في مجال التدريب أو النشر عقب عودته إلى مركز العمل الاعتيادي. وبذلك يتزايد تأثير هذه الدورات عدة أضعاف مع قيامهم بنشر ما ينقل إليهم من معلومات على المؤسسات المعنية. وعليه فإن الدورات التدريبية تضم عناصر لبناء القدرات، مثل الدروس والمواد التدريبية المصممة لنقل مهارات التدريب إلى المشاركين بالإضافة إلى المحتوى الموضوعي للدورات. وتحقيقا لأقصى تأثير ممكن ينبغي أن يكون هدف القائمين بتنظيم الدورات هو تطبيق نفس نهج بناء القدرات.

جيم- التقنيات التفاعلية

تضم الدورات التي وضعتها مفوضية حقوق الإنسان والمبينة في هذا المرشد قسما الهدف منه توفير مجموعة من التقنيات الفعالة لتدريب المشاركين البالغين. ويقدم هذا المرشد بصفة خاصة اقتراحات لاستخدام طرق التعليم التفاعلية الابتكارية والتفاعلية التي من شأنها ضمان فعالية والتزام المشاركين. وحددت المفوضية التقنيات التالية باعتبارها ملائمة وفعالة بشكل خاص في مجال تدريب الكبار على حقوق الإنسان: الأفرقة العاملة، والمحاضرات التي تتخللها مناقشات، ودراسات الحالة، ومناقشات أفرقة الخبراء، ومناقشات المائدة المستديرة، وتبادل الآراء، والمحاكاة ولعب الأدوار، والزيارات الميدانية، والأنشطة العملية (بما فيها صياغة المناهج والأوامر المستديمة ومدونات السلوك والتقارير وما إلى ذلك)

والوسائل المرئية. ونورد أدناه مؤشرات بشأن استعمال هذه التقنيات.

دال- السمات المميزة التي ينفرد بها المشاركون

تعلمت مفوضية حقوق الإنسان أن مجرد الاستشهاد بمبادئ غامضة عامة لا يفيد كثيرا في التأثير على السلوك الفعلي لجمهور معين من المشاركين. ولكي تكون جهود التدريب والتعليم فعالة، بل ولكي تكون أصلا جديرة بالاهتمام، لابد من توجيه هذه الجهود وتكريسها لجمهور معين من المشاركين، مثل الشرطة. وعليه فإن محتوى هذه المواد التعليمية ينصب على المعايير ذات الصلة المباشرة بالأعمال اليومية للشرطة أكثر من تركيزه على تاريخ هيكل آلية الأمم المتحدة.

هاء- النهج العملي

وفقا للتقرير الذي أعدته إحدى اللجان البرلمانية الأخيرة التي كانت تحقق في الانتهاكات المرتكبة في مراكز الشرطة في أحد البلدان، ذكرت الشرطة عند مواجهتها بأدلة على وقوع تجاوزات:

> "أنها لم تكن تفهم أساليب وتقنيات التحقيق وأنها قامت بإجراء تحقيقات باستخدام الأساليب القديمة وأنها لم تكن تعرف كيف تدار التحقيقات في البلدان الديمقراطية والمتقدمة. ولمقارنة وتحسين أساليبها فإنها ترغب في الحصول على فرصة لإجراء بحث وعمل ملاحظات عن أساليب التحقيق في البلدان المتقدمة."

وتكشف هذه العبارات عن مجالين مهمين من مجالات التركيز للشرطة. أولا، يعتبر تقديم مبررات أيا كانت لارتكاب انتهاكات خطيرة، مثل التعذيب، دليلا على الافتقار لأي معرفة دقيقة بمعايير حقوق الإنسان الأساسية في إقامة العدل. ولا يوجد أي مبرر لهذه الأنشطة. وثانيا، لا ترغب الشرطة وغيرها من المجموعات المهنية في العالم الواقعي في مجرد معرفة القواعد وإنما تريد معرفة كيفية أداء وظيفتها بفعالية في حدود هذه القواعد. ويرجح أن إغفال أي من هذين المجالين في جهود التدريب يفقد هذه الجهود مصداقيتها وفعاليتها. ولذلك لابد للمدربين ومصممي الدورات التدريبية من توفير معلومات عملية عن الأساليب المجربة لأداء واجبات الجمهور المستهدف استنادا إلى توصيات الخبراء والأدبيات المنشورة عن أفضل الممارسات الجارية في المهنة المعنية. [ملاحظة: على الرغم من أن التوصيات العملية تعد عنصرا رئيسيا في الدورات القائمة على هذا النهج، لا يمكن تقديم تدريب تفصيلي على المهارات المهنية التقنية في دورات حقوق الإنسان. وينبغي بدلا من ذلك إبراز وجود هذه التقنيات والتوجه نحو استخدامها في مزيد من التدريب لمتابعة التدريب على حقوق الإنسان.]

واو- العرض الشامل للمعايير

يقصد من هذه الدورات أن تكون شاملة في طريقة عرضها للمعايير الدولية ذات الصلة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي ترجمة الصكوك وأدوات التعلم المبسطة ذات الصلة وتوزيعها على المشاركين. وينبغي في كل حالة الاستعانة بشخص أو أكثر من المتخصصين في حقوق الإنسان لمراقبة المحتوى الموضوعي للدورات والحلقات التدريبية ولاستكمال العروض المقدمة في الدورات حسب الاقتضاء.

زاي- التعليم من أجل التوعية

لا تقتصر أهداف الدورات التي وضعتها مفوضية حقوق الإنسان على نقل المعايير والمهارات العملية، وإنما تضم أيضا تدريبات الغرض منها توعية المتدربين بما لديهم من إمكانات للسلوك الانتهاكي مهما كانت غير مقصودة. ومثال ذلك أن التدريبات المحددة بعناية (بما فيها لعب الأدوار) التي يمكن أن تعمق وعي المتدربين بالمفاهيم المتعلقة بالجنسين أو التحيز العنصري في مواقفهم الخاصة أو فيما يصدر عنهم من سلوك يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة. وبالمثل فإن أهمية المعايير المنطبقة (مثلا) على المرأة لا تكون واضحة في كل الحالات. وينبغي مثلا أن يدرك المتدربون أن مصطلح "المعاملة المهينة" الوارد في مختلف الصكوك الدولية قد ينطوي على مختلف الأنشطة والعتبات عند تطبيقه على المرأة والرجل أو على مجموعة أو أخرى من المجموعات الثقافية.

حاء- مرونة التصميم والتطبيق

لكي تكون الدورات التدريبية مفيدة عالميا لابد من تصميمها بحيث تيسر مرونة استخدامها بدون أن تفرض على المدربين بؤرة تركيز أو نهج جامد ووحيد. ولابد من تكييف هذه الدورات مع الاحتياجات والحقائق الثقافية والتعليمية والإقليمية والتجريبية لطائفة متنوعة من الجماهير المحتملة في المجموعة المستهدفة. وعليه فإن المقصود من مواد المقررات التدريبية ليس قراءتها حرفيا على المتدربين، وإنما ينبغي أن يختار المدربون المواد الملائمة وأن يقوموا بإعداد محاضراتهم الموجهة استنادا إلى محتوى المواد المعدة والحقائق الواقعية. ولهذه الأسباب تعد المواد التدريبية في وحدات قائمة بذاتها، بما يتيح الاختيار والتصميم الملائمين لتلبية احتياجات وأهداف معينة.

طاء- الاستناد إلى الكفاءة

ترمي الدورات التدريبية التي تنظمها مفوضية حقوق الإنسان إلى زيادة الكفاءة في المجال ذي الصلة. وبخلاف الاجتماعات الإعلامية والحلقات الدراسية فإن الدورات التدريبية يتم تصميمها بغرض تحقيق أهداف التعلم وعلى كل المتدربين إثبات كفاءتهم في الدورة أثناء التدريبات التي يكلفون بها واجتياز اختبارات (على شكل امتحانات تحريرية) عند الانتهاء من الدورة.

ياء- أدوات التقييم

تضم الدورات التدريبية تدريبات تقييمية قبل وبعد التدريب، مثل الاستبيانات الاختبارية التي تفيد في تحقيق ثلاثة أغراض أساسية. فالاستبيانات التمهيدية للدورة، عند استخدامها بشكل سليم، تتيح للمدربين تصميم الدورة بما يتلاءم والاحتياجات الخاصة لجمهور المشاركين. وأما الاستبيانات وجلسات التقييم اللاحقة للدورة فتتيح للمتدربين قياس ما تعلموه وتساعد على مواصلة عمليات التعديل والتحسين (البالغة الأهمية) للدورات المقدمة من خلال هذه المواد.

كاف- دور الاعتزاز بالذات

لا يمكن التغافل عن أهمية الاعتراف بالاعتزاز بالذات لدى المتدربين الكبار. فالشرطة تجلب إلى حجرة الدراسة مجموعة ثرية من الدراية الفنية والمعرفة المهنية والتجربة العملية التي لابد من الاستفادة منها لصالح الدورة. ويتحدد إلى حد بعيد رد فعل المتدرب إزاء التدريب بمدى اعتراف المدرب بذلك ومدى استفادته منه. ومن الواضح أن المشاركين

لا يستجيبون بشكل طيب للتعليم التلقيمي ولن يرحبوا بنهج يتخذ فيه المدرب دور المعلم المدرسي أو القائد العسكري. وبدلا من ذلك ينبغي للمدربين السعي إلى تهيئة مناخ جماعي ييسر تبادل الدراية الفنية والخبرات ويعترف بما لدى المتدربين من معرفة مهنية ويشجع على الاعتزاز بمهنتهم. والهدف هنا هو بث رسالة مفادها أن المعرفة بحقوق الإنسان تمثل أحد العناصر الرئيسية في مهنة إنفاذ القانون وأن المتدربين من الشرطة، باعتبار أنهم هم أنفسهم محترفون، يستفيدون كثيرا ويسهمون كثيرا في هذا المجال.

لابد وأن يكون هدف المدرب هو تيسير تلبية احتياجات المتدرب. وهناك ثلاثة أهداف رئيسية للتعلم تشكل الأساس الذي يقوم عليه هذا البرنامج. وهذه الأهداف الثلاثة تعبر عن ثلاثة احتياجات تعليمية رئيسية للمشاركين في برامج تدريب الشرطة، وهي:

تلقي المعلومات واكتساب المعرفة بماهية حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية والمقصود منها.

اكتساب المهارات أو تعزيزها حتى تتحقق بفعالية وظائف وواجبات الجمهور المهني المستهدف مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان. ولا يكفي مجرد معرفة المعايير لتمكين المتدربين من ترجمة هذه القواعد إلى سلوك مهني ملائم. وينبغي النظر إلى اكتساب المهارات باعتباره عملية حيث تصقل المهارات من خلال الممارسة والتطبيق. ولذلك فقد يلزم مواصلة هذه العملية على ضوء احتياجات التدريب المحددة في مجالات بعينها من مجالات عمل جمهور المتدربين، وذلك مثلا من خلال برامج الأمم المتحدة للمساعدة التقنية أو البرامج الثنائية للتعاون التقني.

اكتساب الوعي، أي المرور بعملية تغيير في المواقف السلبية وتعزيز في المواقف الإيجابية ومن ثم في السلوك حتى يقبل المتربون أو يستمرون في قبول الحاجة إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان وتطبيق ذلك فعليا أثناء أدائهم لواجباتهم المهنية. والموضوعات المعنية هنا هي قيم الشرطة. وهذه أيضا عملية طويلة الأجل يعززها مزيد من التدريب التقني.

وهكذا فإن الهدف من التدريب الفعال هو تحسين ما يلي:

المعرفة
+ **المهارات**
+ **المواقف**
للإسهام في: **السلوك الملائم**

تتطلب الطبيعة الخاصة التي ينفرد بها جمهور المتدربين وملائمة برامج التدريب لهم أن يسير منظمو هذه البرامج وفق بضع قواعد عملية:

1- ينبغي كلما أمكن تنظيم برامج تدريبية منفصلة لمختلف الفئات في المهنة المعنية وفقا للرتبة والتعليم والوظيفة. ويتيح ذلك تركيز التدريب على ما يلي:

- الجوانب المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات لكبار القيادات وموظفي الإدارة.
- الجوانب التربوية للمعلمين والمدربين في مجال الشرطة.

- الجوانب التشغيلية للشرطة التي لا تتضمنها الفئات السالفة الذكر.
- الجوانب ذات الصلة الخاصة بالمهنيين المكلفين بوظائف محددة، مثل المتخصصين في الأحداث وشرطة الحدود وضباط الشرطة المدنية والمشرفين على الاحتجاز وغيرهم.
- التدريب الأساسي للرتب الأدنى على المعايير الأساسية فقط في شكل نقاط.

2- ينبغي أن تبرز طرق التعليم والتدريب المستخدمة توجهات الشرطة التي هي عملية وبراغماتية في معظمها. وينطوي ذلك على ما يلي:

- إيجاد الفرصة لترجمة الأفكار والمفاهيم إلى تطبيق عملي.
- تمكين المشاركين من التركيز على المشاكل الواقعية في مهنتهم.
- الاستجابة للمسائل التي تهم المشاركين بشكل مباشر والتي يطرحونها أثناء البرنامج.

لتحقيق أكبر تأثير ممكن، هناك بضعة مبادئ أساسية ينبغي وضعها في الحسبان عند تطبيق أسلوب التدريب القائم على المشاركة المبين أعلاه.

(أ) العروض الجماعية؛
(ب) تدريب المدربين؛
(ج) التقنيات التربوية التفاعلية؛
(د) الطابع الخاص الذي ينفرد به جمهور المشاركين؛
(ه) النهج العملي؛
(و) العرض الشامل للمعايير؛
(ز) التعليمي من أجل التوعية؛
(ح) مرونة التصميم والتطبيق؛
(ط) الاستناد إلى الكفاءة؛
(ي) استخدام أدوات التقييم؛
(ك) دور الاعتزاز بالذات؛

ويتطلب هذا الأسلوب نهجا تفاعليا ومرنا وملائما ومتنوعا كما هو مبين أدناه:

: كما سبق وأشرنا في نهج التدريب الموضح أعلاه فإن هذا البرنامج ينطوي على استعمال منهجية المشاركة والتدريب التفاعلي. ويستوعب المتربون الكبار هذه المقررات التدريبية بسهولة عندما لا يتم تلقيمهم مواد التدريب. بل ينبغي لتحقيق فعالية التدريب أن يشترك المتدربون اشتراكا كاملا في العملية. وسوف يضيف المتدربون إلى حجرة الدراسة مجموعة ثرية من الخبرات التي لابد أن تستفيد منها أي دورة تدريبية شيقة وفعالة.

: وإضافة إلى ذلك وعلى خلاف ما يشيع من بعض الخرافات المقترنة بتدريب الكبار، لا يستصوب اتخاذ نهج "القائد العسكري" لإجبار المتدربين أو حملهم على المشاركة. فهذه التقنيات تسفر في أغلب الأحيان عن إشاعة النفور بين المتدربين ومن ثم سد سبل الاتصال الفعالة بين المدرب والمتدرب. ولئن كان ينبغي للمتدرب الحفاظ على مستوى معين من السيطرة، ينبغي أن تكون القاعدة الأولى هي المرونة. وينبغي الترحيب بأسئلة المتدربين، بل وبما يطرحونه من تحديات، وينبغي أن يتعامل معها المدربون بشكل إيجابي وصريح. وبالمثل فإن التزمت

المفرط في الحفاظ على الوقت يمكن أن يحبط المشاركين ويثير حفيظتهم.

: السؤال الذي سيراود المتدرب طيلة الدورة هو "ما فائدة هذا لعملي اليومي؟" ويتوقف نجاح المدرب على مدى إجابته باستمرار على هذا السؤال. ولذلك لابد من بذل كل جهد ممكن لكفالة أن كل المواد المقدمة في الدورة ذات صلة بعمل المتدربين وتوضيح هذه الصلة عندما لا تكون واضحة بذاتها. وهذه المهمة قد تكون أيسر عند تناول مواضيع تشغيلية، مثل الاعتقال. على أنها قد تتطلب تخطيطا أدق في حالة المواضيع الأكثر تحديدا، مثل حماية المجموعات الضعيفة.

: لضمان المشاركة النشطة من المشاركين والحفاظ عليها، من الأفضل تنويع تقنيات التعليم المستخدمة طيلة الدورة. ومعظم الكبار لا يعتادون الجلسات الطويلة في حجرة الدراسة ويؤدي الملل والرتابة في نهاية المطاف إلى تعميق إحساسهم بحجرة الدراسة أكثر من تركيزهم على مادة الدراسة. ولذلك ينبغي اختيار مجموعة متنوعة من التقنيات بما يتيح تناوب المناقشات ولعب الأدوار وتناوب دراسات الحالة وتبادل الآراء حسب ما تقتضيه مادة الدراسة.

ويعني ذلك عموما أنه ينبغي تطبيق الأساليب والنهج التالية:

عرض المعايير: عرض قصير لمعايير حقوق الإنسان المتصلة بجانب معين من جوانب أعمال الشرطة وكيفية تطبيق المشاركين لهذه المعايير بفعالية.

: لتمكين المشاركين من استخدام ما لديهم من دراية وخبرة في ترجمة الأفكار والمفاهيم الواردة في العرض إلى تطبيق عملي ولتمكينهم من النظر في التداعيات العملية لمعايير حقوق الإنسان على عملهم اليومي.

: لتمكين المشاركين من التركيز على المسائل التي تنطوي على أهمية واقعية وجارية، ولتمكين المعلمين والمدربين من تعديل نهجهم بما يتفق واحتياجات المشاركين مع تقدم سير الدورة.

ألف- العرض والمناقشة

من المفيد بعد العرض (كما هو مبين أعلاه) إجراء مناقشة غير رسمية لتوضيح النقاط ولتيسير عملية ترجمة الأفكار إلى تطبيق عملي. ويتولى إجراء أو ترؤس هذه المناقشات مقدم العرض الذي ينبغي أن يحاول إشراك كل المشاركين. ومن المفيد لمقدمي العروض أن يقوموا بإعداد مجموعة من الأسئلة لفتح باب المناقشة.

وفي نهاية العرض والمناقشة، ينبغي أن يقدم صاحب العرض لمحة مجملة أو ملخصا. وينبغي لمقدمي العروض استكمال محاضراتهم بالوسائل المرئية المعدة سلفا أو المواد الدراسية الموزعة مسبقا على جميع المشاركين.

باء- مناقشات المتخصصين

ثبت في كثير من الأحيان أن إنشاء فريق من مقدمي العروض أو الخبراء المتخصصين، ربما بعد قيام واحد أو أكثر منهم بتقديم عرض، يعد أداة تدريبية مفيدة. وهذا النهج يفيد بصفة خاصة عندما يتمتع مقدمو العروض بدراية بمختلف جوانب الموضوع نظرا لتنوع خلفياتهم المهنية

وبلدانهم الأصلية. ومن الوجهة المثالية، ينبغي الجمع بين خبراء حقوق الإنسان والخبراء المتخصصين في الحقل المهني ذي الصلة.

وينبغي أن يقوم أحد مقدمي العروض بدور المنسق للتمكين من توسيع نطاق المشاركة قدر المستطاع لكفالة تلبية احتياجات المشاركين ولتوفير عرض مجمل وملخص في نهاية المناقشة. وينبغي أن تشمل هذه الطريقة محاورات مباشرة فيما بين الأعضاء وبين فريق المتخصصين وجمهور المشاركين.

جيم- الأفرقة العاملة

تعد هذه الأفرقة بتقسيم المشاركين في الدورة إلى عدد من المجموعات الصغيرة يتراوح عدد كل منها بين 5 و6 مشاركين. وتكلف كل مجموعة بمناقشة موضوع أو بحل مشكلة أو بإعداد شيء ملموس في حدود فترة زمنية قصيرة تصل إلى 50 دقيقة. ويمكن تعيين منسق في كل فريق عند اللزوم. وتستأنف الدورة بعد ذلك ويقوم متحدث باسم كل فريق بعرض نتائج مداولات الفريق على الدورة بأكملها. ويمكن بعد ذلك للمشاركين في الدورة مناقشة الموضوع والرد المقدم من كل فريق.

دال- دراسات الحالة

بالإضافة إلى تناول موضوعات المناقشة، يمكن للأفرقة العاملة أن تنظر في دراسات الحالة. وينبغي أن تستند دراسات الحالة إلى سيناريوهات موثوقة وواقعية وليست بالغة التعقيد وتركز على مسألتين أو ثلاث مسائل رئيسية. وينبغي للمشاركين ممارسة مهاراتهم المهنية وتطبيق معايير حقوق الإنسان عند الاستجابة لدراسات الحالة. ويمكن عرض سيناريو الدراسة على المشاركين للنظر فيه برمته أو يمكن تلقيمه لهم تباعا كحالة متطورة (دراسة الحالة "الافتراضية المتطورة") التي يتعين عليهم الاستجابة لها.

هاء- حل المشاكل/تبادل الأفكار

يمكن إجراء هذه الدورات كتدريبات لحفز البحث عن حلول للمشكلات النظرية والعملية على السواء. وتتطلب هذه الدورات تحليل المشكلة وإيجاد الحلول. ويشجع تبادل الأفكار ويتطلب درجة عالية من المشاركة كما أنه يحفز المشاركين لتحقيق أقصى ما في وسعهم من القدرة على الابتكار.

وبعد عرض المشكلة تسجل على سبورة أو على لوحة قلابة كل الأفكار المطروحة لحل هذه المشكلة. وتسجل كل الإجابات ولا يلزم في هذه المرحلة تقديم أي توضيحات أو تقييم أو رفض أي مداخلات. ويقوم مقدم العرض بعد ذلك بتصنيف وتحليل الإجابات ويتم عند هذه المرحلة الجمع بين بعض الإجابات أو تعديلها أو رفضها. وأخيرا يقدم الفريق توصيات ويتخذ قرارات بشأن المشكلة. وتحدث عملية التعلم أو اكتساب الوعي نتيجة مناقشة المجموعة لكل اقتراح.

واو- المحاكاة/لعب الأدوار

تتطلب هذه التدريبات من المشاركين أداء مهمة أو مهام في أوضاع واقعية تحاكي "الواقع." وقد تستخدم المحاكاة أو لعب الأدوار للتدرب على مهارة أو لتمكين المشاركين من تجريب المواقف التي لم يعتادوها بعد.

ويوزع مقدما وصف مكتوب لموقف واقعي ويسند إلى كل مشارك أداء دور ما (ضابط الشرطة أو الضحية أو الشاهد أو القاضي أو ما إلى ذلك). وأثناء هذا التدريب، لا يسمح لأي شخص بالخروج

عن الدور المسند إليه لأي سبب من الأسباب. وتفيد هذه التقنية بصفة خاصة في توعية المشاركين بمشاعر ووجهات نظر المجموعات الأخرى وبأهمية مسائل معينة.

زاي- الرحلات الميدانية

يمكن توفير منظور قيم من خلال الزيارات الجماعية إلى المؤسسات أو الأماكن ذات الصلة (مراكز الشرطة أو مخيمات اللاجئين أو مراكز الاحتجاز أو ما إلى ذلك). وينبغي توضيح الغرض من الزيارة سلفا وتوجيه المشاركين إلى ضرورة الانتباه أثناء الزيارة وتسجيل ملاحظاتهم لمناقشتها لاحقا.

حاء- التطبيقات العملية (التدريب العملي)

يشمل ذلك تكليف المتدربين بتطبيق وإثبات المهارات المهنية في تدريب يخضع للإشراف. وقد يطلب من الشرطة صياغة مشروع لأوامر مستديمة بشأن حقوق الإنسان في صدد جانب معين من جوانب عمل الشرطة. وقد يكلف المتدربون بصياغة مشروع خطة درس أو بإلقاء محاضرات أثناء الدورة نفسها. وقد يطلب إلى الراصدين صياغة مشروع تقرير حالة أو قد يطلب من معاوني المهن شبه القانونية إعداد مشروع إقرار مشفوع بيمين، وما إلى ذلك.

طاء- مناقشات المائدة المستديرة

مناقشات المائدة المستديرة، مثلها مثل مناقشات المتخصصين، تستلزم مجموعة متنوعة من أصحاب الرأي مع وجود ممثلين لمختلف وجهات النظر بشأن الموضوع المطروح للنقاش. والمناقشة الحية هي الغاية المرجوة هنا والعنصر المهم في هذا الصدد هو وجود مدير قوي للمناقشة يكون متمرسا في مادة الموضوع المطروح وفي تقنية "مناصرة طرفي القضية" وفي استخدام الفرضيات. وينبغي أن يعمد مدير المناقشة إلى الاستفزاز لحفز النقاش بين المتخصصين والجمهور وفيما بينهم وينبغي أن يسيطر على سير المناقشة.

ياء- الوسائل المرئية

يمكن تعزيز تعلم الكبار باستخدام السبورات وشفافيات العارضات العلوية والملصقات والرسوم المعروضة على شاشات العرض واللوحات القلابة والصور الفوتوغرافية والشرائح وشرائط الفيديو والأفلام. وينبغي عموما أن تكون المعلومات المعروضة على الشفافيات واللوحات مختصرة وموجزة وعلى شكل مخططات أو قوائم. وتستخدم النشرات إذا لزم تقديم مزيد من التفاصيل.

ينبغي من الوجهة المثالية تلبية الشروط التالية في موقع الدورة التدريبية:

- ينبغي عقد الدورات بمنأى عن مكان العمل الاعتيادي للمشاركين.
- ينبغي أن يكون حجم الحجرة التي تعقد فيها الدورة كافيا لاستيعاب عدد الأشخاص المقرر اشتراكهم في الدورة.
- ينبغي توافر عدد كاف من الغرف الإضافية لاستيعاب الأفرقة العاملة حتى يتسنى للمشاركين التركيز بدون انقطاع على المواضيع المكلفين بها.
- ينبغي أن تكون تسهيلات الجلوس مريحة ومرنة بما يتيح تحريك المقاعد والمكاتب والمناضد لتتلاءم مع مختلف

تقنيات التدريب. كما ينبغي توفير متسع للكتابة.

تتأثر محصلة عملية التعلم تأثرا مباشرا بمستوى الراحة البدنية للمشاركين في الدورة. وفيما يلي بعض العوامل الأساسية التي لابد من وضعها في الحسبان لأغراض التخطيط:

- ينبغي أن يكون ممكنا تنظيم درجة الحرارة والتهوية في الحجرة.
- لا ينبغي بأي حال من الأحول شغل حجرات الدراسة بأعداد تتجاوز المستوى المريح لقدراتها الاستيعابية.
- إمكانية الوصول إلى المراحيض بسهولة.
- ينبغي أن يشمل البرنامج اليومي فترة توقف مدتها 15 دقيقة لتناول القهوة/الاستراحة في منتصف الصباح واستراحة لمدة لا تقل عن ساعة لتناول الغداء وفترة توقف مدتها 15 دقيقة لتناول القهوة/الاستراحة بعد الظهر.
- السماح للمشاركين بالوقوف والتمدد من آن إلى آخر فيما بين فترات التوقف المقررة. ويكفي لذلك دقيقتان أو ثلاث دقائق على فترات ملائمة ربما مرتين في اليوم.
- ينبغي كلما أمكن إجراء ترتيبات لتوفير الماء والقهوة والعصير في حجرة الدراسة.
- ينبغي ترتيب مواعيد استراحات الغداء في حدود الفترات الزمنية المعتادة للمشاركين. ويتفاوت ذلك بتفاوت المناطق وأماكن العمل.

من المهم الاستناد إلى المعايير التالية عند اختيار الأفراد الذين يقومون بتقديم العروض وغيرها من المدخلات في دورات التدريب على حقوق الإنسان:

- الدراية الفنية في مادة الدراسة.
- القدرة على التكيف مع المنهجية المتبعة في برنامج التدريب، وبخاصة مع ما تتسم به من جوانب تفاعلية.
- المصداقية والسمعة الحسنة، وبخاصة فيما بين الممارسين المشاركين في البرنامج من المجال ذي الصلة.

ومن الوجهة المثالية، ينبغي أن يتألف فريق المدربين في المقام الأول من ممارسين من المجال المهني ذي الصلة (الشرطة) ويصاحبهم على الأقل خبيران في مجال حقوق الإنسان.

من المهم تقديم إحاطة المدربين بالمسائل التالية:

- المعلومات التاريخية والجغرافية والديمغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الأساسية المتعلقة بالبلد الذي سيجري فيه تقديم البرنامج.
- المعلومات الأساسية عن الترتيبات الدستورية والقانونية في ذلك البلد.

- معاهدات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي أصبحت الدولة طرفا فيها.
- الجوانب التنظيمية للمجموعة المهنية التي سيجري تدريبها.
- فئات وأعداد المتدربين المشاركين في البرنامج.
- كيفية ارتباط بعض قضايا الساعة المثيرة للاهتمام بالعاملين في المهنة المعنية في البلد الذي سيجري فيه تقديم البرنامج.

ألف- ما هي أهداف الدورات؟

- توفير معلومات عن معايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة بجمهور المشاركين المستهدفين.
- تشجيع تطوير المهارات وصياغة وتطبيق السياسات المطلوبة لتحويل هذه المعلومات إلى سلوك عملي.
- توعية المشاركين بدورهم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وإمكانية تأثيرهم على حقوق الإنسان في عملهم اليومي.

باء- ما هي المنهجية المستعملة؟

•تتألف الدورة في العادة من عرض موجز يقدمه اثنان من أعضاء الفريق يعقبه تطبيق لإحدى طرق التدريب التشاركي. وتكون المناقشات العامة مفتوحة أمام الجميع ويرأسها الخبير الذي يتولى تقديم الدورة. ويتوقع أن يساهم جميع أعضاء فريق التدريب في جميع مناقشات الدورة حسب اللزوم.

جيم- ما هو المتوقع مني في صدد الدورات؟

قبل انعقاد الدورة:

- دراسة المواد المرسلة إليك مسبقا مع إيلاء اهتمام خاص للدورات التي تم تكليفك بها رسميا.
- إعداد ملاحظات مختصرة مع مراعاة القيود الزمنية المحددة في برنامج الدورة.
- التفكير في التوصيات العملية التي يمكن أن تطرحها على المتدربين استنادا إلى خبرتك المهنية لمساعدتهم على تطبيق معايير حقوق الإنسان ذات الصلة في عملهم اليومي.
- حضور جلسة إحاطة إعلامية تمهيدية للدورة في اليوم السابق لافتتاح الدورة.

أثناء انعقاد الدورة:

- المشاركة مع بقية الفريق في جلسات إحاطة إعلامية يومية قبل وبعد الدورة.
- حضور كافة جلسات الدورة والمشاركة فيها.
- مقابلة المتحدث المشارك في الدورة في اليوم السابق لكل محاضرة مقررة للاشتراك في إعداد محاضراتكما.
- التقيد بالحدود الزمنية المقررة وتقديم عروض مختصرة استنادا إلى مواد المواضيع المسندة إليك باعتبارك مقدما للدورة.
- تقديم توصيات عملية استنادا إلى خبرتك المهنية أثناء فترات النقاش والأفرقة العاملة وكذلك أثناء الجلسات التي لا تتولى تقديمها.

- الاستعانة بأمثلة ملموسة، والاحتفاظ بقصاصات من الصحف ومقتطفات من التقارير حتى يتسنى لك تقديم حالات لتوضيح وجهات نظرك. كما يمكنك اختيار تدريب افتراضي من بين مواد التدريب أو وضع تدريب خاص بك لكل جلسة تتولى تقديمها أو لاستعمالها في الأفرقة العاملة.
- الاستعانة بالوسائل المرئية (ينبغي توافر عارض علوي وسبورة سوداء/سبورة بيضاء/لوحة قلابة) كلما أمكن.
- كفالة عدم التضارب بين أي تعليقات أو توصيات وبين المعايير الدولية المبينة في مواد التدريب.
- تشجيع المشاركة والمناقشة الجماعية النشطة.
- إسداء المشورة وتقديم تعليقات بشأن مواد التدريب المستعملة في الدورات.
- حضور جميع المراسيم الافتتاحية والختامية ووقائع البرنامج الإضافية.

بعد انعقاد الدورة:

- المشاركة مع بقية الفريق في جلسة نهائية لاستخلاص المعلومات.
- استعراض المواد وتنقيحها استنادا إلى خبرتك.
- العودة سالما إلى الوطن.

يمكن بسهولة وضع خطط الدروس والوسائل المرئية من مخططات الجلسات الواردة في الجزء الثالث من مرشد المدرب ومن المعايير الدولية المشار إليها في القسم المعنون "المصادر" في مخطط كل جلسة.

ويوصى باتباع الخطوات الست التالية:

1- تحديد المجموعة المستهدفة والمعارف/ المواقف التي تهدف إليها محاضرتك.

قبل أن تبدأ في تجميع مادتك، عليك أن تقيم الجمهور المستهدف، بما في ذلك نقاط ضعفهم وقوتهم من حيث معرفتهم المرجحة بالقضية وانطباعاتهم المرجحة إزاءها. وينبغي النظر في التغيرات السلوكية والمواقفية التي يجب تحقيقها لكفالة احترام معايير حقوق الإنسان التي ستتحدث عنها.

2- تحديد وتجميع المعايير والممارسات ذات الصلة من مرشد المدرب

والآن يمكنك البدء في تجميع النقاط الرئيسية التي ستقدمها من أحد مخططات الجلسات الواردة في الجزء الثالث. ويمكنك تحديد المعايير الدولية التي ستشير إليها من القسمين المعنونين "المصادر" و"المعايير." وإذا كان العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية نافذا في الولاية القضائية، يمكنك الإشارة إليه بدلا من الإشارة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث إن العهد الدولي ملزم قانونا وقد يستشهد به في المحاكم تبعا للولاية السارية. وعليك أن تشدد على معاهدات حقوق الإنسان كلما كانت نافذة. وأما إن كانت غير نافذة فمن الملائم التشديد على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون ملما بضمانات حقوق الإنسان

الواردة في الدستور وأن تشير إليها كلما أمكن. وعليك دوما أن تتحدث أولا وقبل كل شئ من أقوى منطلق قانوني، مشيرا إلى الضمانات الدستورية ثم إلى معاهدات حقوق الإنسان الملزمة قانونا إن كانت نافذة. وعليك بعد ذلك الإشارة إلى الإعلانات ومجموعات المبادئ وغيرها من المصادر حسب الاقتضاء.

وبعد تحديد المعايير الرئيسية التي تغطي النقاط الجوهرية للموضوع، ينبغي أن تختار المعايير الإضافية التي قد تكون لازمة أو مفيدة للجمهور المستهدف. وينبغي عند القيام بذلك مراعاة أهداف المعرفة والمواقف التي قمت بتحديدها في الخطوة الأولى السالفة الذكر. وعليك أن تتأكد أنك قمت بالتشديد في محاضرتك على ما يجب وما ينبغي أن يعرفه الجمهور المستهدف. وعليك أن تحدد ذلك من خلال ما يمكنهم معرفته أو من مجرد ما يحبون معرفته.

وعليك الآن أن تشير إلى القسم المعنون "الممارسات" الوارد في مخطط الجلسة وأن تختار النقاط الرئيسية التي ستتحدث عنها في محاضرتك. وينبغي إعداد ملخص لهذه النقاط ليؤلف القسم الرئيسي من الوسائل المرئية.

3- تحديد أسماء الصكوك القانونية وتبسيط الأجزاء الأساسية (مثل التعريفات)

ينبغي أن تشير إلى الصكوك باسمها الكامل طيلة المحاضرة، وبخاصة المعاهدات الدولية النافذة. وينبغي كلما أمكن تلخيص نقاط الصك الرئيسية في الوسائل المرئية.

وينبغي التأكد من الإشارة إلى التعريفات المفيدة في الصك عند اللزوم، مثل تعريف التعذيب في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتعريف العنف ضد المرأة في إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، وما إلى ذلك. وينبغي الإشارة إلى التعريفات الواردة في المعاهدات حتى وإن لم تكن المعاهدة نافذة في نطاق الولاية القانونية نظرا لأن هذه التعريفات مازال معمول بها في القانون الدولي.

ويتوقف اختيار التعريفات والنقاط التي يتم إبرازها في المحاضرة في بعضه على تقييمك للمعرفة والمواقف التي تريد تحقيقها في الجمهور المستهدف. وعليك ألا تثقل المشاركين بتفاصيل مفرطة أو بأسماء العديد من الصكوك إذا كان القليل منها يفي بالغرض المطلوب.

4- توضيح النقاط بأمثلة وحالات واقعية ذات صلة

حاول أن توضح أفكارك الرئيسية بأمثلة وحالات ملموسة. وينبغي أن تحتفظ بملف تجمع فيه قصاصات من الصحف ومقتطفات من التقارير وما إلى ذلك لهذا الغرض.

5- تقديم توصيات عملية

تذكر أن جمهور المشاركين يحتاج إلى معرفة الطريقة التي يفترض أن تطبق بها المعايير على عملهم اليومي وكذلك على الحالات التي عسى أن يواجهونها بأنفسهم يوما ما. وعليك وضع توصيات استنادا إلى النقاط الواردة في القسم المعنون "الممارسة" في مخططات الجلسات مع تفصيله وإبرازه لمراعاة احتياجات الجمهور والظروف السائدة في الولاية.

6- تناول المواقف والمعرفة (ما هي المعرفة المهمة وسبب أهميتها للجمهور وكيفية استفادتهم من تلك المعرفة لتحسين أحوالهم)

بعد عرض المعايير والممارسات ذات الصلة على الجمهور، لابد أن توضح لهم طريقة تغيير المواقف وأنماط السلوك الحالية والأسباب الداعية إلى ذلك. وينبغي التشديد على الأسباب التي من أجلها يكون مهما، بل ولمصلحة الجمهور المستهدف أن يحترم المعايير ويتبع الممارسات المعنية.

فيما يلي بعض المؤشرات التي ينبغي مراعاتها:

(أ) أقم اتصال بالعين مع المشاركين.

(ب) شجع الأسئلة والمناقشة.

(ج) لا تقرأ من مذكراتك: عليك أن تستخدم لغة دارجة وطبيعية وأن تتحدث بصوت قوي ومؤثر. وبغض النظر عن مدى أهمية المادة المقدمة فإن رتابة المحاضرة أو عدم إمكانية الاستماع إليها يفسد أي أمل في انخراط المشاركين.

(د) راقب الوقت: ينبغي أن تختبر محاضرتك مسبقا باستخدام ساعة وأن يكون على مرأى منك ساعة حائط أو ساعة يد أثناء المحاضرة الفعلية.

(ه) تحرك أثناء المحاضرة: لا تقدم محاضرتك وأنت جالس في مكانك. و عليك عند الرد على أي سؤال أن تدنو من الشخص صاحب السؤال. وإذا كان يبدو أن شخصا ما غير منتبه، اقترب منه وتحدث إليه مباشرة.

(و) استعمل الوسائل المرئية: ينبغي أن تكون الشفافيات واللوحات بسيطة وعلى شكل نقاط محددة وينبغي ألا تحتوي على كثير من المعلومات. وإذا كان ولابد أن تسوق معلومات تفصيلية لتعزيز محاضراتك فينبغي أن يتم ذلك من خلال نشرة وأن تستعرض النقاط الرئيسية الواردة في النشرة مع المتدربين. وينبغي تزويد المشاركين بنسخ من الوسائل المرئية لدراستها واستعراضها لاحقا. وينبغي أخيرا أن توجه حديثك إلى المشاركين وليس إلى السبورة أو اللوحة.

(ز) لا تنتقد، بل عليك أن تصحح وتشرح وتشجع.

(ح) استعد قبل المحاضرة بوقت كاف. وينبغي أن تكون ملما بموضوع محاضرتك.

(ط) ينبغي أن تسمح للمشاركين باستعمال موادهم المكتوبة. ومثال ذلك أنه ينبغي أن يطلب منهم الكشف عن المعايير في مجموعة الصكوك الدولية وأن يقرؤوها على زملائهم في حجرة الدراسة (ومن شأن ذلك أن علمهم كيفية إيجاد القواعد بأنفسهم بعد انتهاء الدورة وعودتهم إلى مراكز عملهم). والمواد التي لا تفتح أثناء الدورة قد لا تفتح بعدها أبدا. وبنهاية الدورة، ينبغي أن تظهر بوضوح آثار الاستعمال على نسخة مجموعة الصكوك الدولية التي لدى كل مشارك وذلك في شكل صفحات مطوية وثنيات في الغلاف وعلامات على النص.

(ي) كن أمينا.

(ك) ينبغي تيسير مشاركة الأشخاص الذين لا يميلون إلى التحدث أمام الآخرين. وينبغي استدراجهم إلى الكلام بتوجيه أسئلة مباشرة إليهم ثم الإعراب عن فائدة تعليقاتهم. وعليك الاهتمام على وجه الخصوص بكفالة المساواة في مشاركة النساء وأفراد مجموعات الأقليات الذين ربما يكونون قد ألفوا التمييز في ظرفياتهم المهنية. وسوف تكون أي مناقشة يسيطر عليها الرجال أو المجموعة المهيمنة في المجتمع غير مرضية للنساء أو لأفراد مجموعات الأقليات ولن تنجح في إقناع أفراد الجمهور الآخرين (من خلال القدوة) بأهمية عدم التمييز في عملهم.

(ل) لا تدع الملاحظات التمييزية أو العنصرية أو التي تنم عن التعصب أو عدم المساواة بين الجنسين تمر بدون تعليق. وينبغي أن تتصدى لهذه الملاحظات بهدوء ولباقة وبشكل مباشر وموضوعي مثلما في حالة أي قضية أخرى تواجهها أثناء المناقشة. وعليك أن تشير إلى المعايير ذات الصلة وأن توضح السبب وراء أهميتها في الأداء الفعال والقانوني والإنساني لعمل المجموعة المستهدفة، والدور الذي تؤديه في تعزيز الكفاءة المهنية داخل المجموعة. وينبغي أن تتأهب سلفا لمواجهة الخرافات والقوالب النمطية بالحقائق. ولا يغيب عن ذهنك أن ما يرمي إليه المدرب يشمل تحسين المعرفة والمهارات والمواقف وأن تحسين المواقف هو في كثير من الأحيان أهم ما تصبو إليه وإن كان أصعبه.

(م) ينبغي أن تنظم محاضرتك. ومن الأفضل اتباع الأسس القديمة في هذا الصدد حيث ينبغي أن تشمل كل محاضرة مقدمة ومتنا وخاتمة وتلخيصا للنقاط الرئيسية.

(ن) إذا ووجهت بسؤال لم تأهبا للإجابة عليه فعليك إحالته إلى أحد المتحدثين الآخرين أو إلى الجمهور أو إلى المراجع (وذلك بأن تطلب إلى المشاركين البحث عنه) أو أن تعرض بدلا عن ذلك تقديم الإجابة لاحقا (على أن تكون متأكدا من المتابعة كما وعدت).

(س)عليك بالتكرار. فالناس ينسون. عليك بالتكرار، فالناس ينسون.

(ع) المظهر مهم سواء رضيت أم أبيت. فالمدرب لابد أن يتسم بسيماء مهني. ومن الواضح أنه لا يليق بالمدرب أن يلقي محاضرته وهو يرتدي تي شيرت في حين يرتدي جمهور المتدربين الزي الرسمي. وكقاعدة عملية، ينبغي ألا يقل مستوى زي المدرب عن مستوى زي المتدربين وينبغي أن تراعى فيه القواعد الثقافية والاجتماعية للجمهور المستهدف.

(ف)استعد سلفا. وعليك باتباع هذه الخطوات الأساسية في إعدادك للجلسة:

- الرجوع إلى مخطط الجلسات الوارد في هذا المرشد وإلى الفصل المناظر الوارد في دليل التدريب.
- تسجيل الوقت المتاح للجلسة.
- تحديد أولويات مادة الموضوع والتأكد من تناول أهم النقاط ("التي لابد من معرفتها").
- صياغة مسودة للنقاط التي ستتحدث عنها (المقدمة ومتن الموضوع والخاتمة وملخصا للنقاط الرئيسية).
- اختيار التدريب والأسئلة التي ستستخدم.
- اختيار الوسائل المرئية (النشرات والشفافيات وما إلى ذلك).
- التمرس على الجلسة مع الحفاظ على الوقت حتى يتسنى لك تقديم محاضرتك بثقة وبشكل طبيعي وفي غضون الحدود الزمنية المحددة.

: عرض مجمل وموجز وسريع وتمهيدي لموضوع واحد. والغرض من جلسة الإحاطة الإعلامية هو تعريف الجمهور ببعض المفاهيم الرئيسية المتصلة بموضوع معين.

: تبادل منظم للآراء والأفكار والمعارف بشأن موضع معين أو مجموعة من المواضيع المترابطة. والغرض من الحلقة الدراسية هو تجميع الأشخاص المتساويين في العادة (نسبيا) من حيث الدراية الفنية حيث الدراية الفنية ويسهم كل منهم في دراسة الموضوع من موقعه المهني أو الأيديولوجي أو الأكاديمي أو الرسمي.

: عملية تدريب يعمل المشاركون فيها معا لدراسة موضوع معين ويتوصلون في أثناء ذلك إلى "نتيجة" ما، مثل إعلان أو ورقة مشتركة أو خطة عمل أو مجموعة من القواعد أو سياسة مكتوبة أو مدونة سلوك أو ما إلى ذلك. وهكذا فإن الغرض من الحلقة التدريبية يكون مزدوجا ليشمل التعلم والتوصل إلى "النتيجة" على السواء.

: عملية تدريب منظمة الغرض منها إفساح المجال أمام "المدربين" لنقل المعرفة والمهارات وللتأثير على مواقف "المتدربين" أو "المشاركين." وقد تكون الدورات التدريبية تفاعلية (مثلما في حالة نهج المفوضية الذي سبق بيانه أعلاه) أو باتباع نموذج المحاضرات "من الأستاذ إلى التلميذ" أو الجمع بين الاثنين. وفي كل حالة، تمثل الدورات التدريبية أعلى درجة من التعلم. والغرض من الدورة التدريبية هو تحسين المعرفة والارتقاء بالمهارات والمواقف.

أقامت مفوضية حقوق الإنسان دورات وحلقات تدريبية في ظروف ميدانية شديدة التباين. وأجري التدريب في بلدان في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأوروبا. وتفاوتت التسهيلات المتاحة من حيث الظروف المادية والبنية

الأساسية والتكنولوجيا حتى إننا نجد أن دورة ما قد تقام في مركز مؤتمرات حديث مواكب لآخر التطورات ومكيف الهواء ومزود بالأجهزة الإلكترونية في حين قد تعقد دورة أخرى فوق سطح أحد المخازن، بل وقد تعقد دورة ثالثة في العراء.

ولذلك لابد للأشخاص المسئولين عن تنظيم التدريب استنادا إلى النهج المبين في هذا المرشد مراعاة الظروف التي يقدم فيها التدريب عند اختيار المنهجية والمواد الملائمة وتحديد أعداد المتدربين وصياغة البرامج. ومثال ذلك أن مدة الجلسات تتأثر بدرجة الحرارة والطقس في حالة الدورات التي تقام في العراء أو الدورات التي لا تتاح لها أجهزة التهوية والتدفئة أو غير ذلك من أجهزة تكييف الهواء الملائمة. كما تتأثر الساعات التي تعقد فيها الدورات في الحالات التي تكون فيها درجة الحرارة عاملا مهما. ولابد بالمثل من استخدام اللوحات القلابة والنشرات في الحالات التي لا تتوافر فيها التسهيلات الكهربية اللازمة لاستعمال شفافيات العارض العلوي أو مسقاط الشرائح.

وفي حالة استخدام الترجمة فإن عدم توافر تسهيلات الترجمة الفورية يطلب استعمال الترجمة اللاحقة التي ستؤدي بدورها إلى تقسيم الوقت المتاح لجلسات الدورة إلى نصفين. ويعني عدم توافر المكاتب والمناضد الحاجة إلى توزيع مزيد من المواد المطبوعة حيث قد لا يكون من العملي تدوين ملاحظات. وأخيرا، إذا اضطررت إلى عقد جلسات تدريب في مكان عمل الجمهور المستهدف بسبب الافتقار إلى تسهيلات بديلة، ينبغي أن يخطط المنظمون لإتاحة وقت إضافي حيث قد تفرض على بعض المشاركين واجبات تتعارض مع وقت الدورة بشكل شبه ثابت.

وهذه ليست سوى بضعة احتمالات ينبغي مراعاتها عند تخطيط الدورات التي تقام في الميدان. وقلما تعقد الدورات في ظروف تدريب مثالية ومن واجب منظمي الدورة التخطيط سلفا لكل العوامل التي يحتمل أن تؤثر على أهداف الدورة. ويتمتع منظمو الدورات المتواجدون بالفعل في الميدان بمزية في هذا الصدد حيث يستطيعون زيارة مواقع التدريب المحتملة لاختيار أنسب المواقع. وفي الحالات التي يمكن فيها القيام بذلك فإن من الحتمي الاتصال بالأشخاص المتواجدين في الميدان وينبغي أن يستمر ذلك الاتصال طيلة عملية التخطيط. وباختصار فإن التخطيط الفعال لا يتطلب فقط إجابات على أسئلة من قبيل "من هم الجمهور؟" و "ما هي احتياجاتهم التدريبية؟" بل ينبغي أيضا الإجابة على أسئلة مثل "ما هو موعد موسم المطر؟" و "ما هي الحالة الأمنية؟" وحتما "أين توجد دورات المياه؟"

الجزء الثاني
مقدمة لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات من إجراءات الحكومات التي تمس الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية. ويلزم قانون حقوق الإنسان الحكومات ببعض الأشياء ويمنعها من القيام بأشياء أخرى. وفيما يلي بعض أهم سمات حقوق الإنسان:

يرد وصف حقوق الإنسان في الإعلان العالم لحقوق الإنسان وفي مختلف المعاهدات (التي يطلق عليها أيضا "العهود" و "الاتفاقيات") والإعلانات والخطوط التوجيهية ومجموعات المبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتشمل حقوق الإنسان طائفة عريضة من الضمانات التي تتصدى تقريبا لكل جانب من جوانب الحياة الإنسانية والتفاعل الإنساني. وتشمل الحقوق المكفولة لكافة البشر ما يلي:

- حرية الانضمام إلى الجمعيات وحرية التعبير والتجمع والتنقل؛
- الحق في الحياة؛
- عدم التعرض للتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- عدم التعرض للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي؛
- الحق في محاكمة منصفة؛
- عدم التعرض للتمييز؛
- التساوي في حق التمتع بحماية القانون؛
- عدم تعرض الشخص للتدخل التعسفي في حياته الخاصة أو في شئون أسرته أو مسكنه أو فيما يتلقاه من رسائل؛
- الحق في اللجوء؛
- الحق في الجنسية؛
- حرية الفكر والوجدان والدين؛
- الحق في التصويت والمشاركة في الحكم؛
- الحق في شروط عمل منصفة ومرضية؛
- الحق الغذاء الكافي والمأوى والكساء والضمان الاجتماعي؛
- الحق في الرعاية الصحية؛
- الحق في التعليم؛
- الحق في المشاركة في الحياة الثقافية.

تستمد معايير وقواعد حقوق الإنسان من مصدرين دوليين رئيسيين، هما

"القانون الدولي المتعارف عليه" و "قانون المعاهدات."

(أو مجرد "العرف") هو القانون الدولي الذي يتكون من خلال الممارسة العامة والمتسقة للدول ويتم اتباعه بدافع من الالتزام القانوني. أي إذا سلكت الدول مسلكا معينا على مدى فترة زمنية لأنها جميعا تعتقد بضرورة انتهاج هذا المسلك تعترف الدول بأن هذا السلوك بات يشكل أحد مبادئ القانون الدولي الملزمة للدول حتى وإن لم ينص عليه في اتفاق معين. وهكذا، فعلى الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يمثل في ذاته معاهدة ملزمة فإن أحكامه لها طابع القانون الدولي المتعارف عليه ومن ثم فإنها ملزمة باحترامه.

المعاهدات قانون حقوق الإنسان على النحو المبين في كثير من الاتفاقات الدولية (المعاهدات والعهود والاتفاقيات) التي وضعتها ووقعت وصادقت عليها الدول بشكل جماعي (ثنائي ومتعدد الأطراف على السواء). وتغطي بعض هذه المعاهدات مجموعات كاملة من الحقوق (مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) بينما تركز معاهدات أخرى على أنواع خاصة من الانتهاكات (مثل اتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها) أو على حماية مجموعات معينة (مثل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين). وهناك نوع آخر من المعاهدات التي تركز على حالات معينة، مثل النزاع المسلح (بما في ذلك اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولان الإضافيان لهذه الاتفاقيات)، وجميع هذه الصكوك ملزم إلزاما قانونيا كاملا للدول الأطراف فيها.

يرتكز النظام القانوني الدولي كما هو محدد في ميثاق الأمم المتحدة إلى مجموعة من الدول. ولذلك فإن القانون الذي يحكم هذه النظام هو قانون من أجل الدول ومستمد منها ويتعلق بها. والذي يضع القواعد هي الدول نفسها من خلال تطوير العرف ووضع المعاهدات والإعلانات الدولية والخطوط التوجيهية ومجموعات المبادئ. وتتفق الدول على محتوى هذه المصادر وتوافق على التقيد بها. وفي حالة حقوق الإنسان، على الرغم من أن الأفراد والجماعات هم المشمولون بالحماية فإن ما يتم تنظيمه هو سلوك الدول (والفاعلين الحكوميين).

توضع قواعد حقوق الإنسان وتصاغ في مختلف المحافل الدولية من خلال عملية يجتمع بمقتضاها ممثلو الدول الأعضاء لدى هذه المحافل بشكل متكرر في العادة على مدى فترة زمنية تمتد لسنوات من أجل

التوصل إلى شكل ومحتوى لصكوك حقوق الإنسان الدولية، مادة بمادة وسطرا بسطر. وفي محافل الأمم المتحدة توجه الدعوة إلى الدول لحضور عملية الصياغة والمشاركة فيها لكفالة أن الوثيقة النهائية تعبر عن آراء وخبرة كل مناطق العالم وكل النظم القانونية الرئيسية. وسواء أكانت الوثيقة معاهدة ملزمة أم إعلانا رسميا فإن كل مقترح يخضع لتمحيص دقيق ونقاش إلى أن يتم الاتفاق على نص نهائي. بل وعندما يتم الانتهاء من ذلك في حالة المعاهدات لا تتقيد الدولة بالصك حتى توقع وتصادق عليه (أو تنضم إليه). وتتم صياغة وإقرار الصكوك المنطبقة عالميا في هيئات الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان ومؤتمرات الأمم المتحدة الدورية لمنع الجريمة. وإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة الأمم المتحدة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان كل عام بإجراء دراسات متخصصة عن مختلف المشاكل الإنسانية ، وهي دراسات قد تفضي إلى وضع قواعد جديدة لحقوق الإنسان. وأخيرا، هناك عدد من صكوك حقوق الإنسان الإقليمية المهمة التي قامت بوضعها المنظمات الإقليمية الرئيسية، وهي مجلس أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

هيئات الأمم المتحدة الرئيسية المختارة ذات الصلة بإنفاذ القوانين
الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
المؤتمرات الدورية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

إن مجرد سرد مجموعة من القواعد لا يكفي بطبيعة الحال لكفالة تطبيق هذه القواعد. وعليه فإن تنفيذ معايير حقوق الإنسان يخضع لمراقبة دقيقة على عدة مستويات. فعلى المستوى الوطني يتم رصد حقوق الإنسان عن طريق ما يلي:

- الوكالات والمصالح الحكومية المعنية، بما في ذلك الشرطة؛
- مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية (مثل لجنة حقوق الإنسان أو أمين المظالم)؛
- منظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية؛
- المحاكم؛
- البرلمان؛
- وسائل الإعلام؛
- المنظمات المهنية (مثل المحامين والأطباء وغيرهم)؛
- النقابات العمالية؛
- المنظمات الدينية؛
- المراكز الجامعية.

وعلى مستوى ثان، قامت المنظمات الإقليمية بوضع آليات لرصد حقوق الإنسان في البلدان المعنية. وتشمل هذه الآليات لجنة حقوق الإنسان المشتركة للبلدان الأمريكية واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة وزراء مجلس أوروبا. وعلى المستوى الدولي (العالمي)، ترصد حقوق الإنسان من خلال عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة.

بعض الهيئات التقليدية (القائمة على أساس معاهدات)

معاهدة حقوق الإنسان	الهيئة المناظرة (القائمة على معاهدة)
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	لجنة القضاء على التمييز العنصري
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	لجنة مناهضة التعذيب
اتفاقية حقوق الطفل	لجنة حقوق الطفل

ن تهتم بها الشرطة بصفة خاصة؟

كل أنواع الانتهاكات. فالشرطة تمثل الخط الأول للدفاع عن حقوق الإنسان. وهي حامية القانون، بما في قانون حقوق الإنسان. ويعتمد المجتمع المحلي على الشرطة لحماية جميع الحقوق من خلال الإنفاذ الفعال للقوانين الجنائية في البلد. وفيما يلي بعض أخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي تتطلب يقظة الشرطة.

الإبادة الجماعية

الأفعال المرتكبة بقصد إلحاق التدمير الكامل أو الجزئي بمجموعة وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية، ويشمل ذلك ما يلي:

(أ) قتل أفراد المجموعة؛

(ب) إلحاق أذى جسماني أو نفسي خطير بأفراد المجموعة؛

(ج) تعمد تعريض المجموعة لظروف الحق بهم تدميرا ماديا كليا أو جزئيا؛

(د) فرض تدابير الغرض منها منع النسل داخل المجموعة؛

(ه) نقل أطفال المجموعة قسرا إلى مجموعة أخرى.

التعذيب

أي عمل يرتكب عمدا بقصد إلحاق ألم أو عناء شديد، جسديا كان أو عقليا، للأغراض التالية:

(أ) الحصول على معلومات أو اعتراف؛

(ب) المعاقبة أو التخويف أو الإكراه.

الاختفاء القسري أو غير الطوعي

الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو غير ذلك من أشكال الحرمان من الحرية التي تمارسها الحكومة أو من يعملون باسمها أو بدعم منها أو برضاها أو بقبولها ورفض الكشف عن مصير الضحية أو عن مكان وجودها أو رفض الاعتراف باحتجازها.

حالات الإعدام بلا محاكمة أو الإعدام التعسفي أو بإجراءات موجزة

الحرمان من الحياة بدون إجراءات قضائية أو قانونية كاملة وباشتراك من الحكومة أو من يعملون باسمها أو بدعم منهم أو بقبولهم أو برضاهم. ويشمل ذلك الوفاة جراء استعمال الشرطة أو قوات الأمن للقوة المفرطة.

الاعتقال والاحتجاز التعسفي

الحرمان من الحرية دونما سبب مشروع أو بدون إجراءات قانونية واجبة بفعل ترتكبه الحكومة أو من يعملون باسمها أو بدعم منهم أو بقبولهم أو برضاهم.

التمييز العنصري

أي تمييز أو حرمان أو تقييد أو محاباة على أساس العرق أو اللون أو السلالة أو الأصل الوطني أو الإثني يكون من شأنه منع أي شخص من ممارسة حقوق الإنسان الخاصة به أو عرقلة ممارسته لها على قدم المساواة مع الآخرين في شتى مجالات الحياة العامة.

حماية حقوق الإنسان أساسية للقانون والنظام الحقيقيين والدائمين. ويعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنه "من الأساسي أن تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانوني إذا أريد للبشر ألا يضطروا آخر الأمر إلى اللياذ بالتمرد على الطغيان والاضطهاد."

وهذه الرسالة واضحة اليوم مثلما كانت واضحة في عام 1948 عندما أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وما لم يحافظ على النظام القانوني فسوف ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان. وحيثما تقع انتهاكات منظمة وجسيمة لحقوق الإنسان فسوف يتعاظم تجاهل القانون والسلطات العامة وسيزداد احتمال نشوب النزاع المسلح. ولا يمكن لانتهاك حقوق الإنسان أن يسهم في إقامة نظام أو أمن عام وإنما سيقوضه ويدمره.

ومن المهم الاعتراف بوجود حدود مقبولة دوليا لممارسة الكثير من حقوق الإنسان لغرض كفالة مقتضيات الحفاظ على النظام العام في أي مجتمع ديمقراطي. وتحدد مختلف معاهدات حقوق الإنسان هذه الحدود، حيثما وجدت. وهذه الحدود والقيود هي بشكل عام الحدود والقيود التي يحددها القانون وتعتبر لازمة لما يلي:

- كفالة احترام حقوق وحريات الآخرين؛
- تلبية المقتضيات العادلة للفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي.

ولذلك يقع على كل المواطنين واجب احترام حقوق الآخرين ومراعاة المقتضيات المشروعة واللازمة للحفاظ على النظام العام في المجتمع الديمقراطي.

سمعنا جميعا عن الرأي القائل بأن احترام حقوق الإنسان يتعارض بشكل ما مع الإنفاذ الفعال للقوانين وأنه يلزم "التحايل على القوانين" قليلا من أجل إنفاذ القوانين والإمساك بالمجرمين وضمان إدانتهم. ورأينا جميعا النزعة إلى استخدام القوة الهائلة في السيطرة على المظاهرات والضغط المادي لاستخلاص معلومات من المحتجزين أو القوة المفرطة لضمان الاعتقال. ووفقا لهذه الطريقة في التفكير يكون إنفاذ القوانين حربا ضد الجريمة وحقوق الإنسان مجرد عقبات يضعها المحامون والمنظمات غير الحكومية أمام الشرطة.

والواقع أن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة إثما تزيد من صعوبة مهمة إنفاذ القوانين التي هي صعبة بالفعل. وعندما يصبح الشخص المسؤول عن إنفاذ

القانون هو نفسه من يخرق القانون، فإن نتيجة ذلك هو اعتداء على الكرامة الإنسانية وعلى القانون ذاته وعلى كل مؤسسات السلطة العامة. والآثار الناجمة عن انتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان تنطوي على جوانب متعددة:

- فهي تقوض الثقة العامة؛
- وتعرقل المحاكمات الفعالة؛
- وتعزل الشرطة عن المجتمع؛
- وتسفر عن إطلاق سراح المذنب ومعاقبة البريء؛
- ولا توفر العدالة لضحايا الجريمة مما ألم بهم من معاناة؛
- وتضطر وكالات الشرطة إلى اتباع نهج ارتكاسي وليس وقائيا في مكافحة الجريمة؛
- وتجلب العار لوكلاء ومؤسسات السلطة العامة؛
- وتفاقم من القلاقل المدنية.

الواقع أن احترام وكالات إنفاذ القوانين لحقوق الإنسان يعزز من فعاليتها. وفي الحالات التي تحترم فيها حقوق الإنسان بشكل منتظم، اكتسب ضباط الشرطة حرفية في نهجهم لمكافحة ومنع الجريمة والحفاظ على النظام العام. وبذلك فإن احترام الشرطة لحقوق الإنسان متطلب عملي لإنفاذ القوانين بالإضافة إلى أنه حتمية خلقية وقانونية وأخلاقية. وعندما تحترم الشرطة حقوق الإنسان وتوطدها وتدافع عنـها تكون النتيـجة ما يلي:

- بناء الثقة العامة وتعزيز تعاون المجتمع؛
- نجاح المحاكمات القانونية في المحاكم؛
- النظر إلى الشرطة باعتبارها جزءا من المجتمع يؤدي وظيفة اجتماعية بالغة الأهمية؛
- النزاهة في إقامة العدل ومن ثم الثقة في النظام؛
- ضرب مثال يقتدي به الآخرون في احترام القانون؛
- قدرة الشرطة على الاقتراب أكثر من المجتمع ومن ثم تصبح قادرة على منع الجريمة ومكافحتها من خلال الأخذ بزمام المبادرة في تطبيق نظام الشرطة.
- الحصول على الدعم من وسائل الإعلام والمجتمع الدولي والسلطات العليا؛
- المساهمة في فض النزاعات والشكاوى بشكل سلمي.

ونظام الشرطة الفعال هو ذلك النظام الذي يقوم بدور خط الدفاع الأول في حماية حقوق الإنسان. وينفذ أعضاؤه العمل المنوط بهم بدون الاعتماد على الخوف والقوة الفجة ولكنها تستند بدلا من ذلك إلى احترام القانون والشرف والمهنة.

حقوق الإنسان؟

يعد التدريب الفعال للشرطة في مجال حقوق الإنسان عنصرا جوهريا في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل بلد. ومن أجل حماية حقوق الإنسان، يجب على الشرطة أولا أن تعرف هذه الحقوق وتفهمها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يلم ضباط الشرطة بمختلف الخطوط التوجيهية ومجموعات المبادئ الدولية، مثل مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية،

واستعمالها كأدوات في عملهم اليومي. ويجب أن يفهم ضباط الشرطة أن معايير حقوق الإنسان الدولية المتعلقة بعملهم قد وضعت لتوفير توجيه مفيد يعينهم على أداء وظائفهم البالغة الأهمية في المجتمع الديمقراطي.

على أن ضباط الشرطة الحريصين على أداء واجبهم لا يريدون معرفة القواعد فحسب، بل وكذلك كيفية أداء عملهم بفعالية في إطار هذه القواعد. وإذا أخفقت جهود التدريب في تلبية تلك الشواغل فمن المحتمل أنها ستفتقر إلى المصداقية والفعالية.

ومن المهم طيلة الدورات التدريبية التشديد على أن المعرفة بحقوق الإنسان متطلب مهني جوهري لكل العاملين في وكالات إنفاذ القوانين الحديثة. ورغم كل شئ فإن الغرض الرئيسي لتطبيق نظام الشرطة هو إنفاذ القانون ولا يعلو فوق السلطة قانون غير قانون حقوق الإنسان.

صكوك حقوق الإنسان الدولية المختارة ذات الصلة بإنفاذ القوانين
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين
المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين
مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن
إعلان المبادئ الأساسية للعدالة فيما يتعلق بضحايا الجريمة وسوء استخدام السلطة
إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة
مبادئ توجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة
قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية
إعلان القضاء على العنف ضد المرأة
قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شئون قضاء الأحداث
قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم

الجزء الثالث
مفتاح مختصرات عناوين صكوك حقوق الإنسان

إعلان حقوق الإنسان	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
مدونة قواعد السلوك	مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين
مبادئ استخدام القوة والأسلحة النارية	المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين
اتفاقية القضاء على التمييز العنصري	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
اتفاقية حقوق الطفل	اتفاقية حقوق الطفل
قواعد معاملة السجناء	القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء
مبادئ الاحتجاز أو السجن	مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن
قواعد بكين	قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شئون قضاء الأحداث
الإعلان الخاص الاختفاء القسري	إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
مبادئ الإعدام دون محاكمة	مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة
اتفاقية التعذيب	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
الإعلان الخاص بالضحايا	إعلان المبادئ الأساسية للعدالة فيما يتعلق بضحايا الجريمة وسوء استخدام السلطة
اتفاقية جنيف الأولى	اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان
اتفاقية جنيف الثانية	اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار
اتفاقية جنيف الثالثة	اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب
اتفاقية جنيف الرابعة	اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في الحرب
البروتوكول الأول	البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف،

	المعقود في 12 آب/ أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية
البروتوكول الثاني	البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، المعقود في 12 آب/ أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية
قواعد حماية الأحداث	قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم
الإعلان الخاص بالتمييز ضد المرأة	إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة
الإعلان الخاص بالعنف ضد المرأة	إعلان القضاء على العنف ضد المرأة
اتفاقية اللاجئين	الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين
الإعلان الخاص بغير المواطنين	الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه
قواعد طوكيو	قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية

الجزء الرابع
مخططات جلسات التدريب لمدربي الشرطة

مقدمة

تركز مخططات الجلسات على 16 موضوعا رئيسيا في مجال تدريب الشرطة على حقوق الإنسان. وينقسم كل موضوع إلى ستة أقسام، هي: أهداف الموضوع، وقائمة بالصكوك الدولية التي تؤلف مصادر الموضوع، وملخصا للمتطلبات الرئيسية للمعايير الواردة في المصادر على شكل نقاط رئيسية، وقسم للممارسة يشمل الخطوات العملية التي ينبغي اتباعها لتطبيق المعايير ذات الصلة، وأسئلة الغرض منها حفز مناقشة الموضوع وتيسير فهم افضل له، وقسم للتدريب يصف حالة افتراضية لتتباحثها المجموعة.

ولمعرفة التوصيات بشأن كيفية استعمال مخططات الجلسات لإعداد خطط الدرس والوسائل المرئية، يمكن الرجوع إلى القسم 11 من الجزء الأول في هذا المرشد. ويمكن تناول كل موضوع في نحو ثلاث ساعات على النحو التالي، تبعا لحجم الحضور:

- عرض خطة الدرس (30-45 دقيقة)؛
- أسئلة ومناقشة من الحضور (15 دقيقة)؛
- تقسيم الحضور إلى مجموعات وتكليفهم بتدريبات أو أسئلة (60 دقيقة)؛
- تعليقات من جميع المجموعات (15-30 دقيقة)؛
- مزيد من المناقشة والاستنتاجات (15 دقيقة).

وإضافة إلى ذلك، يستصوب التوقف للاستراحة لمدة 15 دقيقة أثناء تلك الفترة.

ويشجع المدربون على تكييف مواد التدريب مع الظروف المحلية قد المستطاع. ويعني ذلك ما يلي:

- الإشارة إلى الضمانات الدستورية ذات الصلة أو إلى أي وثيقة حقوق نافذة في الولاية؛
- التشديد على الأحكام ذات الصلة في معاهدات حقوق الإنسان الدولية النافذة؛
- استخدام أمثلة وحالات ملموسة مناسبة من الولاية كلما أمكن؛
- ضرورة تكييف أقسام "الأسئلة" و "التدريبات" في نهاية المطاف لكي تشمل أمثلة وحالات يرجح أن تنشأ في الولاية.

ويرد النص الكامل للمعايير المشار إليها في هذا المرشد في دليل ثان. وينبغي أن يلم جميع المدربين بنصوص كل النقاط التي تتناولها الصكوك.

مخطط الجلسة 1: مصادر حقوق الإنسان ونظمها ومعاييرها

الأهداف

تعريف المشاركين بإطار عمل الأمم المتحدة القائم الشامل لحماية حقوق الإنسان في إنفاذ القوانين.
وتزويد المشاركين بعرض مجمل للصكوك الرئيسية وآليات الرصد وهيئات الأمم المتحدة الرسمية ذات الصلة بعمل الشرطة.
ولفت نظر المشاركين إلى فئات مختارة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ينبغي أن تكون الشرطة على وعي خاص بها.
وتوعيتهم بالعلاقة بين احترام حقوق الإنسان وفعالية إنفاذ القوانين.

ملاحظة: ينبغي أن تستند هذه الجلسة إلى المواد المقدمة في الجزء الثاني المعنون "مقدمة لحقوق الإنسان" من هذا المرشد.

المصادر

ميثاق الأمم المتحدة (المادة 1 من الديباجة)
إعلان حقوق الإنسان (المادة 29)
العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 2 (3))
مدونة قواعد السلوك (المادة 2)

المعايير

القانون الدولي لحقوق الإنسان ملزم لجميع الدول ولمن يعملون باسمها، بما في ذلك الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين[1].
حقوق الإنسان موضوع مشروع للقانون الدولي والتمحيص الدولي[2].
الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين ملزمون بمعرفة وتطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية[3].

---

(1) المادة 2(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المشار إليه فيما بعد باسم "العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية").

(2) لديباجة والمادتان 1 و55(ج) من ميثاق الأمم المتحدة (المشار إليه فيما بعد باسم "الميثاق").

(3) المادة 2 (3) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 2 من مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (المشار إليها فيما بعد باسم "مدونة قواعد السلوك").

الممارسة

تبني سياسة شاملة لحقوق الإنسان في منظمتك.
دمج معايير حقوق الإنسان في الأوامر المستديمة للشرطة.
تقديم تدريب لعناصر لشرطة في مجال حقوق الإنسان عند تعيينهم وبشكل دوري.
التعاون مع منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية.

أسئلة

1- لماذا ينبغي على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يهتموا بالمعايير الدولية؟
2- إلى أي مدى يشمل قانونك المحلي المعايير الدولية؟ وهل توجد مجالات يوفر فيها القانون المحلي حماية لحقوق الإنسان أقوى مما توفره المعايير الدولية؟ وهل توجد مجالات تقل فيها قوة الحماية التي يوفرها القانون المحلي؟
3- هل يمكن أن تزداد صعوبة إنفاذ القوانين جراء انتهاك الشرطة لحقوق الإنسان؟ كيف؟
4- لماذا يعد دور الشرطة الوطنية مهما في حماية حقوق الإنسان؟

تدريب
دراسة حالة: سيناريو إكسلاند

حالة افتراضية مستمرة التغير

تقع إكسلاند في الركن الشمالي الشرقي من قارة أطلانتيس. وإكسلاند، وهي بلد فقير لم يحصل على استقلاله إلا في عام 1973، مزقته النزاعات الإثنية منذ ذلك الحين وسادت فيه باستمرار حالة من الطوارئ. وهذا البلد المنقسم تقريبا بين مجموعتين إثنيتين وطنيتين، هما سكان المرتفعات وسكان الوديان، أخفق في التوصل إلى تسوية سياسية دائمة أثناء ما يزيد على عقدين من النزاع. وتفاقمت الأوضاع بسبب التحالفات السياسية والتاريخية بين سكان المرتفعات وجيرانهم في هيليا من ناحية وبين سكان الوديان وجيرانهم في فالاجيا من ناحية أخرى، الأمر الذي أسفر عن استمرار تدفق الأسلحة إلى البلد والى وقوع أنشطة عسكرية وشبه عسكرية عبر الحدود من وقت إلى آخر والى تهديدات من البلدين المجاورين بالتدخل بشكل كامل في النزاع. ويوجد في الوقت نفسه انهيار عام للقانون والنظام ولا تتمتع الشرطة المحلية بالتدريب ولا تتوافر لديها الموارد المادية للتصدي بفعالية للمشكلة.

وبعد وقوع سلسلة من المذابح والأعمال العدائية الانتقامية في أوائل عام 1996، أوفد الأمين العام للأمم المتحدة بعثة رفيعة المستوى إلى البلد في محاولة لتقييم الحالة وللتشجيع على التوصل إلى تسوية سياسية. ونجحت البعثة في الحصول على موافقة أطراف النزاع وحكومتي البلدين المجاورين على عقد محادثات رسمية في جنيف في الشهر التالي. وأسفر المؤتمر عن توقيع الأطراف على اتفاق شامل بشأن تسوية النزاع في إكسلاند، مع عمل بعض الترتيبات بشأن حقوق الإنسان ونزع السلاح وإجراء الانتخابات وإعادة إعمار البنية الأساسية المادية والسياسية والقانونية في البلد. وكجزء من الاتفاق، صادقت إكسلاند أيضا على كل معاهدات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الرئيسية. وعملا بشروط الاتفاق.

وافق مجلس الأمن على إنشاء ونشر بعثة الأمم المتحدة إلى إكسلاند للمساعدة على

التوصل إلى تسوية. وسوف تتألف البعثة من عنصر عسكري وعنصر من الشرطة المدنية وعنصر للشئون المدنية وعنصر لحقوق الإنسان وعنصر انتخابي وعنصر لنزع السلاح.

وأنت الآن قائد وحدة شرطة الأمم المتحدة المدنية المنتدبة للعمل في البعثة. وباعتبارك مسؤولا عن الشرطة في بلدك فسوف يطلب منك رصد الشرطة المحلية وإسداء المشورة إليها وتدريبها في مجال معايير حقوق الإنسان الدولية المتصلة بإنفاذ القوانين.

الواجب الدراسي:

لقد وصلت توا إلى إكسلاند باعتبارك جزءا من المجموعة الأولى من قوات حفظ السلام التي تم إيفادها بموجب الاتفاقات. وطلب منك أن تعمل نيابة عن الشرطة المدنية كعضو في لجنة مشتركة بين الأمم المتحدة وإكسلاند لصياغة أوامر مستديمة بشأن حقوق الإنسان لموظفي إكسلاند الوطنيين المكلفين بإنفاذ القوانين. وعند استعراض إجراءات الشرطة الوطنية القائمة في إكسلاند، يتبين لك أن القواعد الوطنية أضعف كثيرا مما تتطلبه المعايير الدولية. ويحاجج وفد إكسلاند بأن المعايير الدولية غير ملائمة لأن إكسلاند بلد سيادي ولا تطبق على الشرطة إلا القوانين والأنظمة الوطنية. ويحاجج الوفد كذلك بأن إكسلاند تتعرض لتهديدات خطيرة تمس أمنها القومي وتواجه انهيارا شبه كلي في القانون والنظام. ويصر الوفد في هذا السياق على أن ضمانات حقوق الإنسان القوية لن تسفر إلا عن تعقيد إنفاذ القوانين الوطنية، وهو ما من شأنه أن يجعل من غير الممكن أداء هذه المهمة التي هي عسيرة بالفعل. وعليك أن تقنع وفد إكسلاند بشكل عملي بأن تقوية حماية حقوق الإنسان في ممارسة إنفاذ القانون هي التزام وخطوة إيجابية على السواء نحو زيادة وليس تقليل فعالية إنفاذ القانون.

المهمة: قم بإعداد قائمة بالحجج على أساس ما لديك من خبرة واستنادا إلى المحاضرة والمناقشة التي دارت أثناء الجلسة.

نماذج شفافيات العارض العلوي
للاستعمال في الجلسة 1
(المبادئ العامة)

حقوق الإنسان

مكفولة دوليا

تتمتع بحماية قانونية

تركز على كرامة الكائن الإنساني

تحمي الأفراد والجماعات

تلزم الدول والفاعلين الحكوميين

لا يمكن التنازل عنها أو الحرمان منها

متساوية ومترابطة

عالمية

حقوق الإنسان

الدول من كافة المناطق:

- **من خلال تطوير العرف**
- **من خلال وضع المعاهدات**
- **من خلال وضع الإعلانات والخطوط التوجيهية وما إلى ذلك**

:

- **لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان**
- **الجمعية العامة للأمم المتحدة**
- **مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة**
- **المنظمات الإقليمية**

مصادر القانون الدولي لحقوق الإنسان:
من العام إلى الخاص

ميثاق الأمم المتحدة (الميثاق)

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (إعلان حقوق الإنسان)

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)

التمييز العنصري (اتفاقية القضاء على التمييز العنصري)	التمييز ضد المرأة (اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة)	التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اتفاقية التعذيب)	حقوق الطفل (اتفاقية حقوق الطفل)	العمال المهاجرون (اتفاقية العمال المهاجرين)

الإعلانات والخطوط التوجيهية ومجموعات المبادئ والقواعد الدنيا	القرارات والتعليقات العامة الصادرة عن هيئات المعاهدات

من الذي يرصد حقوق الإنسان

على المستوى الوطني:

- الوزارات والمصالح الحكومية
- مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية (مثل اللجان المعنية بحقوق الإنسان وأمناء الشكاوى وما إلى ذلك)
- المحاكم
- البرلمان
- الشرطة
- المنظمات غير الحكومية
- وسائل الإعلام
- النقابات العمالية
- الجامعات
- المنظمات المهنية
- الجماعات الدينية

من الذي يرصد حقوق الإنسان

على المستوى الدولي:

- **المنظمات والمؤسسات الإقليمية**
- **المنظمات غير الحكومية الدولية**
- **الأمم المتحدة:**
  - **من خلال الآليات التقليدية (القائمة على المعاهدات)**
  - **من خلال الآليات غير التقليدية (القائمة على الميثاق)**
  - **من خلال عمليات حفظ السلام وعمليا حقوق الإنسان الميدانية**

ما معنى "تعسفي"؟

- لا يستند إلى أسس قانونية
- لا يحترم الإجراءات القانونية
- غير معقول/ملائم لظروف الحال
- غير متناسب مع الأهداف القانونية
- تمييزي
- لا يمكن التنبؤ به
- بدون أسباب منصفة ووجيهة وموضوعية
- متشدد بدون مبرر فيما يتعلق بالحقوق الأخرى.

القيود المفروضة على ممارسة الحقوق

تحدد مختلف معاهدات حقوق الإنسان الحدود على الحقوق حيثما وجدت.

وهذه الحدود والقيود هي بشكل عام الحدود والقيود التي يقررها القانون وتكون لازمة:

- **لكفالة احترام حقوق وحريات الآخرين**
- **للوفاء بالمقتضيات العادلة للفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي**

مخطط الجلسة 2: السلوك الأخلاقي والقانوني

الأهداف

تعريف المشاركين بالمبادئ الأخلاقية الأساسية والمتطلبات القانونية المستمدة من الصكوك الدولية ذات الصلة والمنطبقة على واجباتهم المهنية.

المصادر

إعلان حقوق الإنسان (المادة 1 من الديباجة)

مدونة قواعد السلوك (المواد 1 و2 و3 و5 و7 و8)

مبادئ استخدام القوة والأسلحة النارية (الديباجة، المبادئ 2 و4 و5 و6 و9 و11 و13 و14 و15 و16 و22 و 24و25 و26)

المعايير

تستمد حقوق الإنسان من الكرامة المتأصلة في الشخص الإنساني[4].

على الموظفين بالمكلفين بإنفاذ القوانين احترام وطاعة القانون في جميع الأوقات[5].

على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، في جميع الأوقات، أن يؤدوا الواجب الذي يلقيه القانون على عاتقهم، وذلك بخدمة المجتمع وبحماية جميع الأشخاص من الأعمال غير القانونية، على نحو يتفق مع علو درجة المسؤولية التي تتطلبها مهنتهم[6].

يمتنع الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين عن ارتكاب أي فعل من أفعال إفساد الذمة. وعليهم مواجهة جميع هذه الأفعال ومكافحتها بكل صرامة[7].

يحترم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين الكرامة الإنسانية ويحمونها، ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها[8].

على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الإبلاغ عما يقع من انتهاكات لهذه القوانين والمدونات ومجموعات المبادئ التي تحمي وتعزز حقوق الإنسان[9].

---

(4) الديباجة والمادة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المشار إليه فيما بعد باسم "إعلان حقوق الإنسان").

(5) المادتان 1 و8 من مدونة قواعد السلوك.

(6) المادة 1 من مدونة قواعد السلوك.

(7) المادة 7 من مدونة قواعد السلوك.

(8) المادة 2 من مدونة قواعد السلوك.

(9) المادة 8 من مدونة قواعد السلوك؛ والمبادئ 6 و11(و) و22 و24 و25 من المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (المشار إليها فيما بعد باسم "مبادئ استخدم القوة والأسلحة النارية).

تراعى في كل إجراءات الشرطة مبادئ الشرعية والضرورة وعدم التمييز والتناسبية والإنسانية[10].

الممارسة

جميع مسؤولي الشرطة

الاشتراك في برامج التدريب أثناء الخدمة لاكتساب فهم أفضل لاختصاصاتهم القانونية وما عليهم من قيود.

لا يغيب عن الأذهان أن "طاعة الأوامر العليا" لا يجوز التذرع بها لتبرير ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثل القتل والتعذيب بشكل غير قانوني.

الإلمام بإجراءات الشكاوى الداخلية والخارجية وإجراءات الإبلاغ.

الإبلاغ عن خرق القانون وانتهاكات حقوق الإنسان.

القادة والمشرفون

توفير التدريب أثناء الخدمة لكفالة أن جميع مسؤولي الشرطة يفهمون على الوجه الأكمل اختصاصاتهم القانونية والحقوق القانونية للمواطنين.

كفالة احترام مسؤولي الشرطة لكرامة الأشخاص من خلال القدوة والممارسة السليمة للقيادة والإدارة.

كفالة مراعاة الحاجة إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع سياسات واستراتيجيات الشرطة والأوامر الصادرة إلى المرؤوسين.

كفالة التحقيق بشكل كامل وسليم في جميع تقارير وشكاوى انتهاكات حقوق الإنسان.

وضع وإعمال أوامر مستديمة تضم معايير حقوق الإنسان الدولية.

وضع مدونة أخلاقية لقواعد سلوك جهاز الشرطة الذي تعمل فيه، على أن تضم هذه المدونة المعايير الدولية الواردة في هذا القسم.

أسئلة

1- ما هي مزايا التأكيد على أن حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف وأنها متأصلة في كل شخص وليست ممنوحة من الدولة؟

2- لماذا يشعر بعض مسؤولي الشرطة بوجود درجة من التضارب بين إنفاذ القانون وحماية حقوق الإنسان؟

3- ما الذي يمكن عمله للتغلب على الرأي الشائع بين بعض مسؤولي الشرطة بأن

(10) المواد 2 و3 و5 و7 و8 من مدونة قواعد السلوك؛ والديباجة والمبادئ 2 و4 و5 و9 و11 و13 و14 و15 و16 و24 و25 و26 من مبادئ استخدام القوة والأسلحة النارية.

احترام حقوق الإنسان قد لا يتفق وإنفاذ القوانين؟

4- ما هي الأغراض التي تحققها المدونات الدولية، مثل مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، للأفراد من مسؤولي الشرطة ولوكالات إنفاذ القوانين؟

5- ما هي الإجراءات الإشرافية والإدارية التي يمكن الأخذ بها لكفالة احترام جميع مسؤولي الشرطة لمقتضيات السرية التي تعبر عنها المادة 4 من مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؟

6- تحظر المادة 7 من مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين قيام مسؤولي الشرطة بارتكاب أي فعل من أفعال إفساد الذمة. كيف تعرف أفعال إفساد الذمة؟ أذكر ثلاثة شروط ترى أنها من أهم الشروط لمنع ارتكاب الشرطة لأفعال إفساد الذمة؟

7- يعد استعمال الشرطة للقوة ضد شخص ما قضية أخلاقية وقانونية على السواء. ما هو مستوى القوة التي يستعملها مسؤول الشرطة حتى تثار هذه القضايا؟ فهل مثلا يؤدي استعمال الحد الأدنى من القوة إلى إثارة أسئلة بشأن القضايا الأخلاقية والقانونية، أم أن هذه الأسئلة لا تنشأ إلا في حالة حدوث إصابات؟

8- بالنظر إلى تقيد الشرطة بالامتثال لأحكام القانون المحلي الذي تحدد سلطات الشرطة ويحمي حقوق الإنسان، ما هو الغرض من المدونات الأخلاقية المطبقة في بعض البلدان؟

9- ما هي الخصائص التي تبحث عنها في المتقدم لإحدى وكالات الشرطة، مع مراعاة أن يكون قادرا على العمل بفعالية وبشكل أخلاقي باعتباره موظفا في الشرطة؟

10- هل هناك أية مزايا في وضع مدونات أخلاقية لمختلف فئات موظفي الشرطة، مثل المحققين الجنائيين؟ وكيف تختلف هذه المدونة عن الأحكام الأساسية الواردة في مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؟

تدريب

ألف

هيمن سكان الوديان منذ حقبة الاستعمار على خدمات الشرطة في إكسلاند. فوزير الداخلية وكبار القادة والأغلبية الساحقة من ضباط الشرطة هم من سكان الوديان ولم يعمل إلا قليل من سكان المرتفعات في وكالات الشرطة في البلد. وهؤلاء القلة الذين عملوا في الشرطة تم تهميشهم أو أسندت إليهم مهام غير مرغوب فيها أو تعرضوا لمضايقات مستمرة من زملائهم حتى إنه لم يبق منهم إلا القليل في خدمة الشرطة لفترة طويلة. وينظر سكان المرتفعات عموما إلى الشرطة باعتبارها أداة رئيسية لقمعهم

ويعدون كل من يعمل معهم من سكان المرتفعات خائنا. وهم يتحدثون عن العدد الكبير نسبيا من سكان المرتفعات المودعين في سجون إكسلاند والعديد من الأحداث التي تعاملت فيها الشرطة بوحشية مع سكان المرتفعات كدليل على تحيز الشرطة ضدهم.
وتصر شرطة إكسلاند التي يهيمن عليها سكان الوديان على أنهم ليسوا السبب في هذه الحالة حيث لا يمكنهم إجبار سكان المرتفعات على الانضمام إلى صفوف الشرطة وأنه على أية حال "يتصادف أن سكان المرتفعات يرتكبون جرائم أكثر من سكان الوديان."
ويؤكد ممثلو سكان المرتفعات أن الكثير من الشباب في مجتمعاتهم المحلية التي ترتفع فيها معدلات البطالة كانوا سيسعدون كثيرا بالحصول على وظائف كضباط للشرطة لو كانت الحالة أكثر إنصافا وأمنا.

- ماذا يقال بشأن هذه المسائل في مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؟
- هل ينبغي تعيين مزيد من سكان المرتفعات في الشرطة؟ لماذا ينبغي أو لا ينبغي ذلك؟
- كيف يمكن زيادة فعالية إنفاذ القوانين من خلال تحقيق مزيد من التوازن في تركيب الشرطة؟
- قم بصياغة بيان مهمة من سطر واحد للشرطة في إكسلاند، على أن تستهله بعبارة "إن مهمة الشرطة في إكسلاند هي...".

باء

تلقيت شكوى من أحد المزارعين المحليين في إكسلاند يدعي فيها أن ضابطا من وحدة الشرطة المحلية قد ألحق أضرارا بالغة بالسياج المحيط بمزرعته أثناء قيادته لسيارة وهو مخمور. وسوف تنصح الشرطة بأن الإجراء الملائم اتخاذه هو:

(أ) تحيل المزارع إلى المحكمة ولا تتخذ أي إجراءات أخرى.
(ب) تشرع في تحقيق وتتخذ إجراءات تأديبية صارمة، عند اللزوم، ضد الضابط المعتدي وتساعد المزارع في الحصول على تعويض.
(ج) تحيط الضابط علما بأخطار القيادة وهو مخمور، ولا تتخذ أي إجراءات أخرى طالما كان ذلك أول جرم يرتكبه.
(د) تبين للمزارع أنه ينبغي ألا يتقدم بشكوى. ولئن كان بعض ضباط الشرطة يسيئون التصرف، فإن كسر السياج أفضل من عدم وجود أي قانون أو نظام.

- علل إجابتك.

جيم

نظرا للدمار الشامل الذي لحق بالاقتصاد المحلي، تفشى البغاء في مدن إكسلاند حيث تضطر النساء إلى اتخاذ تدابير متهورة لإطعام أنفسهن وأسرهن. وقد شوهد بعض ضباط الشرطة وهم يترددون على النساء اللاتي يتعاطين البغاء. الإجراء الملائم في هذه الحالة هو:

(أ) تتجاهل المسألة طالما أنها لم تحدث أثناء أداء الضباط لواجباتهم.

(ب) تتحدث مع الضباط على انفراد وتطلب منهم توخي مزيد من الحكمة.
(ج) تتخذ إجراءات رسمية صارمة ضد الضباط المعنيين.
(د) تصدر تحذيرا شديدا للنساء اللاتي يتعاطين البغاء (ولا تتخذ أي إجراء ضد الضباط).

- علل إجابتك.

نماذج شفافيات العارض العلوي
للاستعمال في الجلسة 2
(السلوك الأخلاقي والقانوني)

ما هي ولاية إنفاذ القوانين؟

تنص المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي:

".

لذلك فإن ولاية الشرطة في الديمقراطيات الحديثة هي:

- **حماية حقوق الإنسان**
- **الدفاع عن الحريات الأساسية**
- **الحفاظ على النظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي من خلال السياسات والممارسات القانونية والإنسانية والمنضبطة.**

السلوك الأخلاقي والقانوني

- تستمد حقوق الإنسان من الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني
- على الموظفين بالمكلفين بإنفاذ القوانين احترام وطاعة القانون في جميع الأوقات
- على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، في جميع الأوقات، أن يؤدوا الواجب الذي يلقيه القانون على عاتقهم، وذلك بخدمة المجتمع وبحماية جميع الأشخاص من الأعمال غير القانونية، على نحو يتفق مع علو درجة المسؤولية التي تتطلبها مهنتهم
- يمتنع الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين عن ارتكاب أي فعل من أفعال إفساد الذمة. وعليهم مواجهة جميع هذه الأفعال ومكافحتها بكل صرامة.
- يحترم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين الكرامة الإنسانية ويحمونها، ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها.
- على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الإبلاغ عما يقع من انتهاكات لهذه القوانين والمدونات ومجموعات المبادئ التي تحمي وتعزز حقوق الإنسان.
- تراعى في كل إجراءات الشرطة مبادئ الشرعية والضرورة وعدم التمييز والتناسبية والإنسانية.

ماذا يحدث عندما تنتهك الشرطة حقوق الإنسان؟

- يصبح الموظف المكلف بإنفاذ القانون منتهكا له
- التعدي على الكرامة الإنسانية
- تآكل ثقة الجمهور ودعمه وهما من العناصر الحاسمة
- تفاقم القلاقل المدنية
- عرقلة المحاكمات الفعالة
- عزل الشرطة عن المجتمع
- إطلاق سراح المذنب ومعاقبة البريء؛
- عدم توفير العدالة لضحايا الجريمة
- زوال "القانون" من "إنفاذ القانون"
- اضطرار وكالات الشرطة إلى تدارك ما يفوتها بدلا من الأخذ بزمام المبادرة
- تعرض الحكومة والشرطة للنقد الدولي ومن وسائل الإعلام وللضغوط السياسية

ماذا يحدث عندما توطد الشرطة حقوق الإنسان وتحميها وتدافع عنها؟

- بناء الثقة العامة وتعزيز تعاون المجتمع
- المساهمة في فض النزاعات والشكاوى بشكل سلمي
- نجاح المحاكمات القانونية في المحاكم
- النظر إلى الشرطة باعتبارها جزءا من المجتمع يؤدي وظيفة اجتماعية بالغة الأهمية
- النزاهة في إقامة العدل ومن ثم تعزيز الثقة في النظام
- ضرب مثال لاحترام القانون يقتدي به الآخرون في المجتمع
- قدرة الشرطة على الاقتراب أكثر من المجتمع ومن ثم تصبح قادرة على منع الجريمة ومكافحتها من خلال الأخذ بزمام المبادرة في تطبيق نظام الشرطة
- الحصول على الدعم من وسائل الإعلام والمجتمع الدولي والسلطات السياسية
- تصبح الشرطة مصدر شرف للزي الذي ترتديه والهيئة التي تنتمي إليها والحكومة التي تخدمها.

مخطط الجلسة 3: عمل الشرطة في النظم الديمقراطية

الأهداف

توعية المشاركين بمعايير ونهج العمل البوليسي، وهي معايير ونهج لا تتعارض مع مبادئ النظام الديمقراطي في مقابل نماذج الشرطة الاستبدادية.

المصادر

إعلان حقوق الإنسان (المواد 19 و20 و21(1) و21(3) و29(2))
العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المواد 19 و21 و22 و25(أ، ب))
مدونة قواعد السلوك (المادة 1 من الفقرة 8(أ) من الديباجة)
مبادئ استخدام القوة والأسلحة النارية (المبدأ 12)

المعايير

لا يخضع أي فرد، في ممارسة حقوقه وحرياته، إلا للقيود التي يقررها القانون[11].
لا يفرض على ممارسة الحقوق والحريات إلا القيود اللازمة لضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها، والوفاء بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي[12].
لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشئون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية[13].
إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم[14].
تتجلى إرادة الشعب من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين[15].
تمثل كل وكالة من وكالات إنفاذ القوانين المجتمع ككل وتستجيب له وتكون مسؤولة أمامه[16].
لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير والتجمع والانضمام إلى الجمعيات[17].

---

(11) المادة 29(2) من إعلان حقوق الإنسان.
(12) المادة 29(2) من إعلان حقوق الإنسان.
(13) المادة 21(1) من إعلان حقوق الإنسان؛ والمادة 25(أ)(ب) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
(14) المادة 21(3) من إعلان حقوق الإنسان؛ والمادة 25(ب) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
(15) المادة 21(3) من إعلان حقوق الإنسان؛ والمادة 25(ب) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
(16) الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة الثامنة من ديباجة قرار الجمعية العامة رقم 169/34 المؤرخ في 17 ديسمبر/ كانون الأول 1977 والذي اعتمدت بموجبه مدونة قواعد السلوك.
(17) المادتان 19 و20 من إعلان حقوق الإنسان؛ والمبدأ 12 من مبادئ استخدام القوة والأسلحة النارية.

جميع موظفي الشرطة جزء من المجتمع ويقع عليهم واجب خدمة هذا المجتمع[18].

الممارسة

جميع مسؤولي الشرطة

الحفاظ على الاستقلال السياسي والحياد في كل الأوقات.

تنفيذ كل الواجبات بحياد ودون تمييز ولاسيما بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو السياسة.

حماية واحترام حقوق الإنسان الخاصة بكل الأشخاص، بما في ذلك الحقوق الجوهرية للعمليات السياسية.

إقامة النظام العام والحفاظ عليه حتى يتسنى إجراء العمليات السياسية في إطار الدستور والقانون.

القادة والمشرفون

كفالة استناد سياسات واستراتيجيات هيئة الشرطة إلى احترام الحكم الديمقراطي.

إيجاد طرق لتحديد الاحتياجات المحددة للمجتمع المحلي وتلبية تلك الاحتياجات.

كفالة تكوين هيئة الشرطة بشكل يمثل المجتمع برمته من خلال التعيين المنصف وسياسات وممارسات الإدارة المنصفة وغير التمييزية.

كفالة وضع إجراءات التعيين وبرامج التدريب لتعيين واستبقاء موظفي الشرطة الراغبين والقادرين على الوفاء بمتطلبات العمل البوليسي الديمقراطي في ظل حكومة ديمقراطية.

أسئلة

1 تناول الفروق بين عمل الشرطة في مجتمع ديمقراطي وعمل الشرطة في مجتمع غير ديمقراطي. أذكر خمسا من أهم هذه الفروق.

2- تتضمن المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق كل شخص في المشاركة في إدارة الشئون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية. كيف يعزز هذا الحق السياسي حماية الحقوق المدنية والسياسية الأخرى؟

3- ماذا تفهم من مصطلح "حكم القانون"؟ ولماذا من المهم خضوع جميع الأشخاص وجميع المؤسسات في الدولة لحكم القانون؟

4- عندما يسود حكم القانون في دولة ما، كيف يعزز ذلك حقوق الإنسان ويحميها؟

5- تناول الطرق التي يمكن بها للشرطة أن تحمي الحق في حرية الفكر والوجدان والدين في المجتمع. اذكر خمسا من أهم تلك الطرق.

6- تناول الطرق التي يمكن بها للشرطة أن تحمي الحق في حرية الرأي والتعبير في المجتمع. اذكر خمسا من أهم تلك الطرق.

7- تناول الطرق التي يمكن بها للشرطة أن تحمي الحق في حرية التجمع والانضمام إلى الجمعيات في المجتمع. اذكر خمسا من أهم تلك الطرق.

---

(18) المادة 1 من مدونة قواعد السلوك.

8- تناول النظام المعمول به في بلدك لمساءلة الشرطة أمام الجماهير التي تقوم بخدمتها من خلال المؤسسات السياسية الديمقراطية. هل هذا النظام مرض؟ إن لم يكن مرضيا فما هي عيوبه؟ وكيف يمكن الارتقاء به؟

9- لئن كان من الأساسي للشرطة أن تكون مسؤولة أمام الجماهير من خلال المؤسسات السياسية الديمقراطية، فمن الأساسي أيضا للسياسيين الامتناع عن التدخل في عمليات الشرطة اليومية. لماذا من المهم للشرطة الحفاظ على هذا الشكل من الاستقلال التنفيذي؟

تدريب

من المقرر أن تعقد في إكسلاند الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي تشرف عليها الأمم المتحدة بعد تسعة أشهر من بداية بعثة الأمم المتحدة إلى إكسلاند للمساعدة على التوصل إلى تسوية وذلك بموجب شروط اتفاقات السلام. وسوف يكلف ضباط الشرطة بتوفير الأمن في مراكز الانتخاب. ويهيمن سكان الوديان في الوقت الراهن على الحكومة، مثل الشرطة الوطنية. ويتوقع أن تسفر الانتخابات، إن جرت بشكل حر ونزيه، عن تشكيل حكومة تحقق مزيدا من التمثيل، وهو ما من شأنه أن يضع أسس المصالحة الوطنية في إكسلاند.

المهام:

- قم بصياغة بيان مهمة (فقرة واحدة) تصف فيه دور الشرطة في الانتخابات.
- ما هي فوائد وجود ضباط شرطة في أماكن الاقتراع؟ ما هي العوامل السلبية المحتملة؟
- ما الذي ينبغي أن يفعله ولا يفعله ضابط الشرطة لتفادي الظهور بمظهر المتحيز أو المتحزب في سياق الانتخابات؟